جامعة النيلين
كلية الدراسات العليا
قسم الاقتصاد

أثر تغيير سعر الصرف علي الميزان التجاري في السودان

(2005-2015م)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إشراف
د. أحمد

إعداد الطالب
محمد علي احمد حمد الطاهر
عبد الله إبراهيم أحمد

الخرطوم 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـــــــة

ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ بى بي تر □ □ تن تى تي □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ نى ني □ ير □ □ ين □ □ □

□ صدق الله العظيم

سورة يوسف الآيات [47-49]

الإهداء

إلي

الذي علمني البذل

والدي

إلي

التي أرضعتني الصبر والوفاء

أمي

إلي

شموع العلم والمعرفة الأجلاء

أساتذتي

إلي

الذين معي في الدرب رفقاء

زملائي

أهدي هذا الجهد المتواضع

□

الشكر والتقدير

أحمد الله حمداً يليق بجلاله وعظمة سلطانه ، وأصلي وأسلم علي رسول الله الأمين الذي بعثه الله للعالمين وعلي أصحابه وأهل بيته الطاهرين والتابعين من أمته إلي يوم الدين .

□،،،،،وبعد،،،،،

فإني أتقدم بأسمي آيات الشكر والتقدير لجامعة النيلين التي أتاحت لي الفرصة أن أكمل مشواري التعليمي والوصول لهذه المرحلة والشكر موصول إلي مكتبة الجامعة .

ومن واجب الوفاء والتقدير ، وبعد إعانة الله وتوفيقه لي بإكمال هذا البحث يطيب لي أن أرفع التحية إجلالاً الى **الدكتور: أحمد عبد الله إبراهيم**

الذي تفضل بالإشراف علي هذا البحث والذي كان لتوجيهه وإهتمامه الأثر البالغ الكبير في إتمامه، فجزاه الله خير الجزاء ومتعه بالصحة والعافية .

والشكر موصول إلي كلية الدراسات العليا بالجامعة وأخص منهم الأساتذة في قسم الإقتصاد

وخالص شكري وتقديري إلي مكتبة بنك السودان المركزي ، كما لا يفوتني أن أشكر كل من مد لي يد العون لإخراج هذا البحث.

مستخلص

تناول البحث أثر تغيير سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان (2005-2015م)، تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الآتي: هل السياسات التي أدت إلى تغيير سعر الصرف لها آثار على الميزان التجاري؟ تمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على سعر الصرف وأنواعه والمحددات التي تؤثر عليه في المدى القصير والمتوسط، تحليل الميزان التجاري لمعرفة تأثير سعر الصرف عليه، افترض البحث الآتي: السياسات التي أدت إلى تغيير سعر الصرف لها آثار سلبية على الميزان التجاري، اتبع البحث طريقة معالجة البيانات أو طريقة المربعات الصغرى في التوصل إلى الحقائق.

وتم التوصل إلى عدة نتائج أهمها: أثبتت النموذج القياسي الذي تم تحليله أن هنالك علاقة عكسية بين الميزان التجاري والتغيير الذي يحدث في سعر الصرف، وقد أوصى البحث بعدة توصيات أهما: ضرورة إتباع سياسات نقدية سليمة تزيد من معالجة الأثر لتغير سعر الصرف علي الميزان التجاري.

Abstract

The research dealt with the effect of the change in the exchange rate on the trade balance in Sudan (2005-2015). The problem of the research is the following question: Are the policies that led to the change in the exchange rate affect the trade balance? The main objective of the research is to identify the exchange rate, its types and determinants affecting it in the short and medium term, trade balance analysis to determine the effect of the exchange rate on it. The following research assumes that the policies that led to exchange rate change have negative effects on the trade balance. Data or a lower squares approach to finding facts.

A number of results were found. The most important results were: The standard model that was analyzed showed that there is an inverse relationship between the balance of trade and the change in the exchange rate. The study recommended several recommendations: The need to follow sound monetary policies that increase the impact of the change in the exchange rate on the trade balance.

قائمة الموضوعات

الموضوع	رقم الصحف
الاية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
قائمة الموضوعات	و
الجداول	ح
الفصل الأول : الإطار العام	
المقدمة	1
مشكلة البحث	2
فرضيات البحث	2
أهمية البحث	2
أهداف البحث	3
منهج البحث	3
نوع ومصادر البيانات	3
هيكل البحث	3
الدراسات السابقة	4
الفصل الثاني : الاطار النظري	
المبحث الاول : مفهوم ، سياسات ، انواع ، محددات ونظم سعر الصرف	9
المبحث الثاني : مفهموم ، وظائف والعوامل المؤثرة علي الميزان التجاري	25
الفصل الثالث : الإطار المفاهيمي	
المبحث الأول : ملامح سعر الصرف في السودان	31
المبحث الثاني : ملامح الميزان التجاري في السودان	54

الفصل الرابع : صياغة وتوصيف النموذج	
المبحث الأول: صياغة وتوصيف النموذج القياسي	65
المبحث الثاني: تقدير بيانات النموذج القياسي	68
النتائج	72
التوصيات	73
قائمة المصادر والمراجع	74
الملاحق	78

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1)	يوضح شكل الميزان التجاري	27
(2)	يوضح صرف الجنية السوداني مقابل الدولار	51
(3)	يوضح صرف الدولار بصرافات البنوك	53
(4)	يوضح الميزان التجاري في الفترة من 2005 الي 2015م	55
(5)	يوضح الصادرات السلعية في السودان	62

الفصل الأول

الإطار العام

المقدمة:-

سعر الصرف هو نتيجة التبادل للسلع والخدمات بين الدول، لا توجد في العالم دولة مغلقة اقتصادياً بصورة تامة، وعادة ما تتخصص الدول في إنتاج السلع والخدمات التي تتوفر لديها مقوماتها بصورة كبيرة.

حيث يظل سعر الصرف موضع جدل بين نظريات الفكر الاقتصادي، حيث تتعدد النظريات الاقتصادية التي تناقش العوامل المحددة له والمؤثرة فيه، وتظل أنظمته محل نقاش عن أفضلية أي نظام عن غيره، في المجال الاقتصادي التطبيقي، بالرغم من توجه كثير من الاقتصاديات العالمية نحو تعويم أسعار صرف عملاتها المحلية، لقد تطورت الحياة الاقتصادية وتطورت معها العلاقات الدولية بما فيها المبادلات التجارية وانتقال رؤوس الأموال، وذلك لن يتم إلا إذا توفرت عملة تتعامل بها هذه الدول، ويكن أن تكون هذه العملة عملة أحد البلدين المتعاملين ويمكن أن تكون عملة بلد ثالث ذو وزن اقتصادي مميز، وبالتالي تكون في إطار ما يعرف بصرف العملات، هذه العملية التي أصبحت لا غنى عنها وهذا يجبرنا إلى الحديث عن سعر الصرف وكيف يؤثر على المبادلات الاقتصادية بين الدول وعلى الاقتصاد المحلي لكل دولة.

الميزان التجاري هو الفرق بين ما تستلمه الدولة من نقود نتيجة لتصديرها البضائع من جهة؛ وما تدفعه من نقود لقاء ما تستورده من بضائع في الجهة الأخرى، والميزان التجاري يشكل الجزء الأكبر من الحساب الجاري ومن ميزان المدفوعات.

حيث تأتي أهمية سعر الصرف من حاجة الاقتصاد الوطني لأي دولة من العملات الأجنبية، باعتباره المصدر الرئيسي لاحتياطات الدولة وتمويل وارداتها وسداد التزاماتها تجاه العالم الخارجي كذلك تنبع أهمية سعر الصرف في الدول الناشئة من الدور الذي تلعبه تلك النظم في المساهمة لإنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي على المدى القصير من جانب والعمل على استمرار نتائج التحرير الاقتصادي من الجانب الآخر، ومن أهم العوامل الاقتصادية و

المالية التي تحدد سعر الصرف هو الانفتاح على العالم الخارجي وهيكلت الصادرات والواردات وحركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة. يسعى هذا البحث إلى إبراز أهمية سعر الصرف في العملات الاقتصادية، وكيف يؤثر في المتغيرات الكلية للاقتصاد، وتحديد أنواع سعر الصرف وميزان كل نوع ونظرت كل مدرسة لسعر الصرف وتوضيح الآلية التي يؤثر بها وأيضاً توضيح السياسات المتبعة في عملية صرف العملات الأجنبية والمحلية، وأثر ذلك على الميزان التجاري في السودان من خلال صادراته وارداته التي تشكل العمود الفقري للميزان التجاري.

مشكلة البحث:

ظل السودان ولفترات طويلة يعاني من ظاهرة تعدد أسعار الصرف الأمر الذي أدى إلى اختلالات هيكلية بنيوية في الميزان التجاري وانعكس ذلك على مجمل الأداء الاقتصادي في البلاد حيث صاغ الباحث مشكلة البحث من التساؤلات الآتية:

(هل السياسات التي أدت إلى تغيير سعر الصرف لها آثار على الميزان التجاري؟)

فرضيات البحث:

السياسات التي أدت إلى تغيير سعر الصرف لها آثار سلبية على الميزان التجاري.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أن سعر الصرف له تأثيره المباشرة على المؤشرات الاقتصادية الكلية وانعكس ذلك الأثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على سعر الصرف وأنواعه وأهم العوامل والمحددات التي تؤثر على تغيير سعر الصرف في المدى القصير والمتوسط وطريقة تحديد سعر الصرف في السودان، و تحليل الميزان التجاري لمعرفة تأثير سعر الصرف على حجم الصادرات والواردات.

منهج البحث:-

يستخدم البحث طريقة معالجة البيانات أو طريقة المربعات الصغري في التوصل إلى الحقائق.

مصادر جمع البيانات وأنواعها:-

أستخدم البحث البيانات الثانوية وذلك للتوصل إلى مضمون المطلوب بالإضافة إلى مصادر و تقارير من بنك السودان المركزي ووزارة المالية.

هيكل البحث :-

يحتوي البحث علي أربعة فصول، تناول الفصل الأول الإطار العام ويتكون من المقدمة، مشكلة البحث، فرضيات البحث ،أهداف البحث، أهمية البحث، نوع ومصادر البيانات، منهجية معالجة البيانات، الدراسات السابقة.، أما الفصل الثاني فيتناول الإطار النظري ويتكون من مبحثين ، المبحث الأول يتناول مفهوم، سياسات، أنواع ، محددات ونظم سعر الصرف، أما المبحث الثاني فيتناول مفهوم، وظائف والعوامل المؤثرة في الميزان التجاري، أما الفصل الثالث فيتناول الإطار التطبيقي لتطورات سعر الصرف والميزان التجاري في السودان وقسم إلى مبحثين، حيث يتناول المبحث الأول تطورات الميزان التجاري لسعر الصرف في السودان ، أما المبحث الثاني فيناول الميزان التجاري في السودان ، خصص الفصل الرابع للدراسة التحليلية، حيث قسم إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول صياغة وتوصيف النموذج القياسي ، أما المبحث الثاني فيتناول تقدير بيانات النموذج القياسي، و ختم البحث بخاتمة اشتملت على مناقشة النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

بشير علي بشير آدم،2015م ، تناولت الدراسة أثر تقلبات سعر الصرف علي الميزان التجاري في السودان في الفترة من (2000–2011م) ،كما إن الباحث في هذه الدراسة قام بإتباع المنهج التحليلي في عرض وتحليل المعلومات وذلك بعد الإستعانة بالمصادر الاولية والثانوية من كتب ودوريات ومنشورات.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي : تؤثر تقلبات سعر الصرف علي اداء العمليات المنظورة في الميزان التجاري عند مستوي معين مما يدل علي أن تقلبات سعر الصرف تؤثر إيجاباتً علي اداء العمليات غير المنظورة في الميزان التجاري ايضاً عند مستوي معين وذلك يدل علي إن تغير سعر الصرف يؤثر سلباً علي اداء العمليات المنظورة في الميزان التجاري

تقدمت الدراسة بعدة توصيات من شأنها أن تفيد الدارسين والقائمين علي الامر اهمها:

العمل علي زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني بالتركيز علي المشروعات المتخصصة في الإنتاج بالنسبة للموارد غير البترولية ، إضافة إلي إمكانية ضرورة النظر في ضخ البترول السوداني في السوق العالمي من جديد بعد توقفه لإنفصال الجنوب ،ضرورة الإهتمام بالقطاع الزراعي والخاص بزراعة المحاصيل النقدية التي تأتي بعائد مجزي من العملات الصعبة والتي من شأنها أن تساعد علي إستقرار سعر الصرف والأداء الإقتصادي بشكل عام

أروي طه يس محمد ،2012م ، تناولت هذه الدراسة أثر سياسات سعر الصرف علي الميزان التجاري في السودان خلال الفترة (2000-2011م) ، إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصل الباحث لعدة نتائج أهمها:إن سياسات سعر الصرف المتبعة في السودان منذ الإستقلال وحتي الآن لم تؤدي إلي إستقرار سعر الصرف إلا بعد خروج البترول وتصديره إلا إن البترول لن يستمر طويلاً نتيجةً للإنفصال وبالتالي خروج البترول من ميزانية الدولة مما ادي إلي ظهور عجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، كما إن تخفيض قيمة الجنيه السوداني ليست هي الوحيدة التي تؤثر في زيادة الصادرات وإنما هنالك متغيرات أخري تساهم

بصورة أكبر في زيادة الصادرات ، كما إن تخفيض قيمة الجنيه السوداني أدت الي زيادة العرض النقدي خلال فترة الدراسة ، من خلال هذه النتائج يوصي لباحث بضرورة أن تعمل الدولة علي تشجيع الصادرات بقطاعيها العام والخاص والحد من الواردات وسن اللوائح والقوانين التي تسمح بخلق إستثمارات جديدة لزيادة الإنتاج وتوظيف أكبر عدد من المواطنين وخلق أسواق جديدة وتوفير البيانات في كافة المؤسسات الحكومية والخاصة .

إدريس محمد علي إمام الفكي علي جاد الله ،2011م، تناولت هذه الدراسة أثر تغير سعر الصرف علي الميزان التجاري في السودان خلال الفترة 2006–2011م ،كما أن هذه الدراسة إتبعت المنهج الوصفي التاريخي والتحليلي حيث يتم إستعراض البيانات والإحصاءات عن متغيرات الدراسة (سعر الصرف و الميزان التجاري) وتحليل كل هذه البيانات والمعلومات للإجابة علي أسئلة البحث ، أيضاً تم توظيف المنهج التاريخي من خلال دراسة التطور التاريخي للميزان التجاري في السودان ووضع سعر الصرف خلال الفترة المذكورة ، بينما وضع المنهج الوضعي التحليلي لمعرفة أثر تغير سعر الصرف علي الميزان التجاري في السودان في فترة الدراسة

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- وجود علاقة طردية بين الصادرات وسعر الصرف وهي تساوي (0.066) وهي ضعيفة وهذا يعني إذا زادت الصادرات عن الواردات يكون هنالك كمية كبيرة من النقد الأجنبي دخلت إلي الدولة مقابل صادراتها إلي العالم الخارجي.
- وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري (–52) وهذا يعني وجود عجز في الميزان التجاري يكون سعر الصرف في حالة زيادة أي إنخفاض قيمة الجنيه تقليل الدولار الأمريكي .

أهم التوصيات :

- علي السودان العمل علي تقليل الواردات وخاصة واردات السلع الكمالية والتركيز علي إستيراد السلع التي تزيد الناتج الإجمالي مثل الآلات والمعدات الحديثة التي تساهم في العملية الإنتاجية
- تشجيع سياسة عدم ربط الجنيه السوداني بعملة واحدة وتوجيه التجارة الخارجية نحو أسواق دول شرق آسيا والحد من هجرة رؤوس الموال الي الخارج
- لابد أن تعتمد الصرافات علي نفسها بجلب مواردها دون الإعتماد علي البنك المركزي وعلي البنك المركزي العمل بكل جدية علي مراقبة السوق الرسمي الذي يغذي السوق الموازي بالنقد الأجنبي من خلال بعض الممارسات الخاطئة .

محمد عبدالله عثمان الناير 2005م ،تناولت الدراسة أثر تغير سعر الصرف علي الميزان التجاري في السودان في الفترة من 1974–2004م وإتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التاريخي والتحليلي في التوصل إلي المطلوب ومن أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث ما يلي:–

- العودة إلي سياسة سعر الصرف الثابت مقابل القابل للتعديل بدلاً عن التعويم ، مع تقييد التعامل في النقد الاجنبي وتشديد الرقابة عليه ، وذلك لتحقيق الإستقرار في سعر الصرف
- يجب عمل دراسة وبحوث علمية من قبل السلطات النقدية لدراسة سياسات النقد الأجنبي وتأثيرها علي بقية القطاعات الإقتصادية
- من الصعوبة الوصول إلي السعر الواقعي للجنيه السوداني في ظل لايوجد فيه إحصائيات أو دراسات أومعلومات وافية
- ضرورة مشاركة البنك المركزي السوداني في إعداد وتمويل وتنفيذ الخطط الإقتصادية وإستقرار سعر الصرف مقابل الدولار الامريكي.

تعرضتالدراسة في الفقرة السابقة إلي صياغة مقدمة البحث التي عنوانها أثر سعر الصرف علي الميزان التجاري في السودان خلال الفترة من 2005–2015م والدراسات السابقة التي لها

علاقة بالبحث وهي عبارة عن أربعة دراسات سابقة ،حيث تناول الباحث من تلك الدراسات مشكلة البحث ،أهمية البحث ،أهداف البحث ،فرضيات البحث ،حدود البحث والمنهجية التي إتبعها الباحثين في التوصل إلي النتائج والتوصيات التي تناولها الباحث ايضاً وفي هذه المرحلة سوف يتعرض الباحث الي تحديد مشكلة البحث.

الفصل الثاني
الإطار النظري

المبحث الأول : مفهوم، سياسات، أنواع ، محددات ونظم سعر الصرف

المبحث الثاني: مفهوم، وظائف والعوامل المؤثرة في الميزان التجاري

المبحث الاول

مفهوم ، سياسات ،أنواع، محددات ونظم سعر الصرف

مفهوم سعر الصرف الأجنبي Foreign Exchange Rate:

إن ما يميز التجارة الدولية عن التجارة الداخلية هي النظم التقليدية المتبعة في كل منهما، فالتجارة الداخلية تخضع لنظام نقدي واحد هو العملة الوطنية للدولة. أما في مجال التجارة الخارجية هناك نقود ونظم صرف مختلفة نتيجة لعدم وجود وحدة نقدية مشتركة على الصعيد العالمي. وقد لا يقبل التعامل داخل كل دولة إلا بعملتها الوطنية التي يجري التعامل بها، لذلك فإن تسوية المدفوعات بين المقيمين في دول مختلفة قد تواجه بمشكلة إختلاف العملات الوطنية، وهذا يعني أن التبادل الدولي يتطلب وجود نوع من المقارنة بين عملات الدول وبعضها لبعض، فإذا إفترضنا وجود عملة عالمية واحدة تقبل جميع دول العالم التعامل بها داخلياً وخارجياً لما كانت هناك حاجة لوجود سعر الصرف الدولي إلا أن العالم مقسم إلى دول ووحدات سياسية منفصلة، ومعنى هذا أن التبادل الدولي أصبح يتطلب نوعاً من المقارنة بين عملتين على الأقل، عملة الدولة التي ينتمي إليها البائع وتلك التي ينتمي إليها المشتري وعلى أساس هذه المقارنة يتم تقدير كل عملة بالآخرى.

تلعب سياسات سعر الصرف في الدول الدور الأساسي في إقتصاديات الدولة، فهي الإدارة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيراً ما يكون الأداء الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتقليل الواردات فتحديد الصرف ينجم عنه تحديد كمية الإنتاج بالزيادة أو النقصان وبالتالي يؤثر سلباً أو إيجاباً في كمية الإنتاج سواء إرتفاع تكلفة الإنتاج أو إنخفاضها وفي كلا الحالتين يؤثر ذلك على طلب السلعة خارجياً وعلى العائد المكون من النقد الأجنبي على ميزان مدفوعات الدولة ويعتمد سعر الصرف على كمية التجارة الخارجية من صادرات وواردات سواء كانت سلعية أو خدمية وتخضع أسعار صرف العملات بصفة عامة لقانون العرض والطلب (أحمد عبدالله، 2013م، ص214).

تعريف سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية أي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة أو العملات الأجنبية، وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة كما يعبر سعر الصرف عن العلاقة العكسية لأسعار السلع والخدماتبين الدول المعنية والدول الأخرى (محمود يونس، 2000م، ص209).

سعر الصرف يعرف بأنه سعر صرف العملات مقارنة بسعر صرف عملة أخرى وبتعبير آخر كم من الجنيهات ينبغي التخلي عنها في مقابل الحصول على دولار واحد والعكس صحيح وقد يقال بأنه سعر عملة مقومة بعملة أخرى (رضا عبدالسلام، 2015م، ص142).

هناك أيضاً تعريف آخر يعرف سعر الصرف بأنه هو السعر الذي تقيم به العملة المحلية بالنسبة إلى العملة الأجنبية (المشهداني، 2015م، ص103).

يقصد بالصرف الأجنبي (Foreign Exchange) بتلك الوسائل التي يتم الحصول عليها في دولة ما لتسوية المدفوعات في دولة أخرى.

إن المقصود بالصرف الأجنبي هو النقود الأجنبية أو الأوراق التي تعطي حقاً في الحصول عليها (مثل الكمبيالات المسحوبة على الخارج، أو الحوالات المصرفية المختلفة، الشيكات السياحية) وهو ثمن أو سعر عملة دولة ما مقدمة في شكل وحدات من عملة دولة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة أو شراء أو بيع العملات الأجنبية.

يعرف سعر الصرف الأسمي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من العملة محلية ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية.

المقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الأسمي أي سعر العملة الجارية والذي لا يأخذ بعين الإعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين الدولتين(أحمد عبدالله، 2013م، ص214).

سياسات سعر الصرف :

تعريف سيات سعر الصرف :

سياسات سعر الصرف تمثل مجموعة من الإجراءات التي تستهدف أن تكون التطورات في نظام سوق وسعر الصرف الأجنبي في حدود التي تتطلبها تنفيذ السياسة النقدية في وجه سليم بمعني أنها تتمثل في الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في ظل اي نظام تعتمد قصده توجيه عملتها المحلية خدمة لإقتصادها وبرامجها التنموية (عبدالمطلب عبد الحميد،2016،ص63).

أهداف سياسات سعر الصرف

1ـ تحقيق الاستقرار الاقتصادي

فإن الاستقرار الاقتصادي يعني الاستخدام الكامل للموارد دون أي تقلبات وأزمات وارتفاع في مستوي الأسعار حيث يرتبط هذا الهدف بتحقيق هدف استقرار الأسعار وفي نفس الوقت المحافظة علي قيمة العملة ومنع ظهور ارتفاع في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زايد عن العملة الكاملة ،ومواجهة الركوض نتيجة انخفاض الطلب الكلي . حيث يترتب علي عدم تحقيق هذا الهدف حدوث اختلال في توزيع الدخول كما تؤثر بالسالب علي النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية والاستهلاك والعمالة ،وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يخل بالاستقرار الاقتصادي .

2ـ إعادة توزيع الدخل

يقصد به إدخال تعديلات علي توزيع الدخل بغرض تقليل التفاوت في المجتمع ،فبلعب سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع القدرة التنافسية للقطاع التصديري نتيجة لانخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ،ويعود الربح إلي أصحاب رؤوس الأموال مع انخفاض القدرة الشرائية للأجور،في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية رؤوس الأموال المستثمرين في قطاع السلع الدولية فتنخفض استثماراتهم ،وقد تلجأ الدولة إلي اعتماد أسعار صرف متعددة.

3ـ تحقيق التنمية الاقتصادية

يمكن التعرف علي التنمية الاقتصادية بأنها سياسات وتدبير وإجراءات معتمدة تتمثل في تغير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي وتهدف إلي تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن ،فتسعي السلطة النقدية لرفع القدرة التنافسية للصناعات المحلية لتشجع التصدير وبالتالي زيادة حجم الصادرات من خلال تخفيض سعر الصرف ، مما يساهم في نمو الدخل القومي وتحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي ، وتتحقق التنمية الإقتصادية (عبد المطلب عبد الحميد،2016م،ص67).

أدوات سياسات سعر الصرف :

1-تعديل سعر العملة

قد يلجأ البنك المركزي إلي تعديل سعر صرف العملة المحلية مقابل عملات الدول الأخري وذلك لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات ، ويتوقف نجاح هذه الأداة علي مدي مرونة عرض وطلب صادرات وواردات الدولة فإذا كان الطلب الخارجي علي سلع الدوله التي قامت بتعديل سعر صرفها مرناً وكان ايضاً عرض السلع الموجه للتصدير مرناً فإن تخفيض قيمة العملة المحلية يساهم في زيادة حجم الصادرات .

2-احتياجات الصرف :

ويقصد بالاحتياطيات الدولية تلك الاصول الدولية المتاحة لدي البنك المركزي في اي وقت والخاضعة لسيطرة البنك المركزي ، وضبط حجمها سواء لتمويل اختلالات ميزان المدفوعات أو لأستخدامها في التأثير علي قيمة العملة عن طريق التدخل في سعر الصرف .يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف للحد من تقلبات سعر الصرف سواء عن طريق بيع العملات الاجنبية التي يحتفظ بها مقابل العملة المحلية للحد من انخفاض قيمة العملة المحلية والعكس

3- سعر الفائدة :

يقوم البنك المركزي لتحسين قيمة العملة برفع معدل الفائدة وذلك لجذب رؤوس الاموال الاجنبية الباحثة الي اعلي عائد وبالتالي زيادة الطلب علي العملة المحلية مما يساهم في تحسين قيمة العملة المحلية الا ان معدلات الفائدة المرتفعة تؤثر سلباً علي النمو.

4- الرقابة علي سعر الصرف : -

تستخدم للمحافظة علي قيمة العملة المحلية وذلك من خلال تقنين الكمية المعروضة من النقد الاجنبي ، كما تستخدم لمنع خروج رؤوس الاموال من الدولة حتي لايؤدي الي عجز في ميزان المدفوعات ، وهي اداة مباشرة وفعالة فإن الدولة تضع سعراً تحكمياً ثابتاً للصرف الاجنبي يتم تطبيقه علي كل المعمالات الخارجية بموجب قوانين تكون الدولة هي الجهة الوحيدة التي يحق لها شراء او بيع الصرف الاجنبي .

5- اقامة سعر الصرف المتعدد :

حيث يقرر صناع السياسة استخدام تلك الاداة بهدف تخفيض آثار التقلبات في الاسواق ولتميز بين الاستخدامات المختلفة للنقد الاجنبي فيختص كل سعر بعملة معينة من عمليات الاستيراد والتصدير ، وعادة ما تطبق الدولة سعر صرف منخفض للواردات الضرورية والصادرات من السلع التي تريد تشجيع تصديرها وسعر صرف مرتفع علي غير ذلك من الواردات والصادرات (عبدالمطلب عبدالحميد،2016م،ص67).

أنواع سياسات سعر الصرف :

1-سياسة تخفيض قيمة العملة :

تعتبر من أهم سياسات سعر الصرف ، حيث يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف إقتصادية وطنية محددة تختلف من دولة لأخري ، أو هي تلك العملية التي بموجبها الدولة بتخفيض قيمة العملة المحلية مقارنة مع العملات الأجنبية ، ويرتب علي ذلك تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية وبالتالي تخفض القوة الشرائية للعملة المحلية في الخارج . كما يجب التفرقة بين مفهوم تخفيض قيمة

العملة وهو تصرف إداري يتم بقرار تتخذه السلطات النقدية بناءاً علي سياسة مقصودة من أجل تحقيق أهداف معينة ،أما إنخفاض قيمة العملة فهي حالة عفوية تلقائية ونتيجة ظروف إقتصادية كإرتفاع أسعار السلع أو لزيادة عرض العملة في سوق الصرف الأجنبي .

وهنالك عدة عوامل قد تؤدي إلي إنخفاض القيمة الخارجية لعملة الدولة من أهمها : زيادة حجم الواردات وإنخفاض حجم الصادرات ، إرتفاع معدل التضخم المحلي ، إنخفاض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية وإرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج .

2- سياسة رفع العملة :

هي عملية تشير الي زيادة عدد الوحدات من العملات الاجنبية مقابل الوحدة الواحدة من العملة المحلية، وتهدف هذه العملية الي تخفيض الفائض التجاري بعد رفع سعر السلع المصدره وتخفيض سعر السلع المستورده ، ففائض ميزان المدفوعات مستمر لأمد طويل ، يمثل بالنسبة لدولة مساوينظراً لكونه يسبب تدفقاً لسيولة التي تعتبر ضمن العوامل التضخمية ، اضافةً الي ذلك إن الخطورة تتفاقم عندما تقود المضاربة في اسواق الي اجتذاب رؤوس الاموال القصيرة الاجل نحو البلدان ذات العملات التي تقوم علي انها دون قيمتها الحقيقية بإنتظار رفع تلك القيمة لاحقاً .

3- سياسة الرقابة علي الصرف الاجنبي :

تمثل الاشراف الحكومي الذي ينظم عمليات طلب وعرض العملات الاجنبية فلا يتيح للمتعاملين حرية التصرف بل تفرض اجراءات تقييديه بخصوص ما يتحصلون عليه من حقوق اجنبية وما يدفعونه للخارج ، فهي تمثل تأمين استخدام الموارد من العملات الاجنبية المتوفره والمرتقبة طبقاً للمصالح الوطنية ، وهي اجراء تتخذه الدولة من اجل رفع سعر عملتها والمحافظة علي قيمته في اسواق الصرف ، يتم ذلك من خلال ان تقرر الدولة سعراً معيناً لعملتها ثم تقوم بوضع نظام كامل لمراقبة هذا السعر حتي لا ينخفض او يرتفع الا في حدود الهامش المسموح به وتلجأ الدولة الي فرض الرقابة علي سعر صرفها تجنباً للحد من العجز في

ميزانها الخيارجي والذي يعني ان المدفوعات الي الخارج اكثر من الايرادات (عبدالمطلب عبد الحميد،2016م،ص73).

4- سياسة موازنة سعر الصرف الاجنبي :

وهي تعني ان الدولة تحاول المحافظة علي سعر الصرف الرسمي بإتباع سياسة موازنه سعر الصرف وذلك بأن تكون للدولة رصيداً رسمياً من العملات الاجنبية يتم التصرف فيها بالبيع والشراء ،فإذا زاد الطلب عليها تتدخل السلطات النقدية وتبيع كمية من رصيدها الاسمي ، اما اذا انخفض الطلب عليها تتدخل السلطات النقدية بالشراء ويتم تحديد سعر الصرف . فقد انشأت انجلترا عام 1932م وتلتها الولايات المتحدة الامريكية عام 1933 م تلك السياسة التي تحتاجها السلطات النقدية حتي تتمكن من الحفاظ علي سعر الصرف داخل الحدود المرغوبة ، علي انه كلما اتسع المدي الذي يتغلب خلاله سعر الصرف كلما اعطي ذلك دوراً اكبر للتغيرات في هذا السعر ، وفي نفس الوقت تزايد احتياج سوق الصرف بقدر اكبر لرصيد العملات لموازنة الصرف وذلك لمواجهة التقلبات في سعر الصرف(عبدالمطلب عبد الحميد،2016م،ص78).

أنواع سعر الصرف:

1/ سعر الصرف الاسمي:

ينقسم سعر الصرف الأسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به في المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من صرف أسمي في نفس الوقت لنفس العملة وفي نفس الدولة.

2/ سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة التنافسية وهو يقيد المتعاملين في التجارة الخارجية في إتخاذ قراراتهم، فمثلاً إرتفاع مدخلات الصادرات في التزامن مع إرتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات، لأن هذا الإرتفاع

في العوائد لم يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن إرتفعت دخولهم الأسمية بنسبة عالية.

3/ سعر الصرف الفعلي:

يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغيير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسين عملة دولة ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى

4/ سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

هو سعر صرف أسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ملائم على تنافسية الدولة تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل الأسمي إلى التصحيح بإستخدام الأرقام القياسية بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية (أحمد فريد ،2009،ص63).

محددات سعر الصرف:

يقوم سعر الصرف بدور حيوي على مستوى تجارة الدولة مع العالم الخارجي. ولهذا السبب فهو يعتبر واحداً من بين أكثر المتغيرات الاقتصادية التي تتم مراقبتها وتحليلها من قبل الحكومة، وهو كذلك مهم على مستوى النطاق الداخلي حيث أنه يؤثر في العائد الحقيقي على محافظ المستثمرين، فإن محددات سعر الصرف تتمثل في الآتي:

أولاً: السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة:

وهنا نوضح بعض هذه السياسات ذات الأثر المباشر والغير مباشر على أسعار صرف العملات في السوق ومنها:

أ/ عرض النقود (Money Supply):

يعد أحد العوامل التي يرى البعض أن لها تأثيرها المباشر على سعر الصرف، فنظرياً يفترض أنه كلما زاد المعروض من النقد لعملة ما كلما أدى ذلك لظروف شبيهة بظروف التضخم، ويؤدي هذا إلى إنخفاض سعر العملة والعكس صحيح ولكن من المهم الإشارة إلى أن

السياسات النقدية بوجه عام التي تتبعها الدولة يتوقف عليها الأثر النهائي لزيادة أو تخفيض المعروض من النقد على سعر صرف العملة.

ب/ سعر الفائدة (Interest Rate):

أحد العوامل الأساسية التي تؤثر طردياً على سعر العملة ولكن أثرها يتوقف على العلاقات النسبية بين أسعار الفائدة على العملات الأخرى.

ج/ التضخم والكساد (Inflation Deflation):

من المعلوم أن أحد الوسائل التي يمكن لأي دولة إستخدامها لمعالجة حالات التضخم والكساد التي تسيطر على اقتصادياتها هو تخفيض سعر صرف العملة أو إعادة تقييمها ولكن يجب أن تلجأ الدولة إلى سياسات اقتصادية أخرى.

د/ السياسات الضريبية (Taxation): (فليح، 2004م، ص102)

أحد العوامل المؤثرة بشكل غير مباشر على أسعار صرف العملات وذلك بأثرها على الدخول والإنتاج وأسعار الصادرات والواردات.

هـ/ الفجز في الحساب الجاري:

الحساب الجاري هو ميزان التجارة بين الدولة وشركائها التجاريين وتعكس جميع المدفوعات بين الدول عبر البضائع والخدمات والبدائل والمستحقات والعجز في الحساب الجاري يظهر أن الدول تنفق أكثر على التجارة الخارجية مما تحققه منها وأنها تقوم بإقتراض رأس المال من العملات الأجنبية أكثر مما تحصل عليه من خلال بيع الصادرات وأنها توفر من عملتها أكثر من الطلب الأجنبي على منتجاتها (إبراهيم الفار، 1992م، ص102).

ثانياً: ظروف العرض والطلب على العملة في الأسواق:

بالنظر إلى العملات كسعلة شاملة سائر السلع في الأسواق فإن سعرها يتوقف على توازنات العرض والطلب، فزيادة الطلب أو إنخفاضه يؤثر طردياً على سعر صرف العملة

وزيادة العرض أو إنخفاضه يؤثر عكسياً على سعر صرفها، وهناك عدد من العوامل تؤثر على العرض والطلب على عملة ما منها:

أ/ الإستيراد والتصدير:

حركة التجارة الخارجية لبلد ما تؤثر تأثيراً مباشر على توازنات العرض والطلب لعملة هذه البلد، فكلما تعاظمت صادرات تلك الدولة كلما زاد الطلب على عملتها والعكس صحيح كما أن الجانب المقابل يتعلق بواردات هذه الدولة فكلما زاد إعتماد الدولة على الإستيراد في تغطية إحتياجات أسواقها المحلية كلما زاد المعروض من عملتها.

ب/ السياحة الصادرة والواردة:

تعاظم دور السياحة وأدوارها وآثارها ونفقاتها على موازين المدفوعات للدول المختلفة في السنوات الأخيرة، حتى أصبحت أحد النشاطات الاقتصادية الأساسية التي توليها العديد من الدول إهتمام وعاية خاصة، لما لحركة السياحة من آثار على الطلب على عملة البلد الذي يتجه إليه النشاط السياحي ولما لها من آثار على العرض لعملة البلد التي تخرج منها الأفواج السياحية متجهة إلى مناطق أخرى من العالم(فليج، 2004م،ص 103).

ج/ تصدير وإستيراد الخدمات:

ويدخل تحت هذا العنوان عمليات التأمين والشحن البحري والجوي وعمولات البنوك ورسوم الموانى والمطارات والممرات المائية وخطوط أنابيب نقل البترول وكل هذه البنود تؤثر على العرض والطلب على عملات البلدان المختلفة وفقاً لموقفها من هذه الخدمات والصافي بين المبالغ المدفوعة والمقبوضة نظير هذه الخدمات.

د/ أرباح الإستثمارات الصادرة والواردة:

الأرباح التي يحققها الأفراد أو الحكومات نتيجة إستثماراتهم بالخارج عادة ما يتم تحويلها إلى داخل البلاد وفي معظم الحالات يتطلب الأمر تحويلها بالعملة الوطنية، مما يزيد معه الطلب على العملة الوطنية للبلد التي ينتمون إليها والعكس صحيح في حالة كون البلاد تضم قدراً من الإستثمارات الأجنبية في أراضيها مما يتطلب تحويل عوائدها للخارج.

هـ/ الحوالات بدون مقابل:-

يتمثل هذا العنصر بالدرجة الأولى على تحويلات العاملين بالخارج لفائض متحصلاتهم إلى بلادهم فضلاً عن ما قد ينتقل لبعض الأفراد عن طريق الأرث في بلد أجنبي وتحويله إلى بلادهم.

و/ المساعدات الخارجية:

تدر المساعدات الخارجية سواء قدمتها هيئات دولية أو حكومات بالعملة الأجنبية وعند تحويلها إلى العملة الوطنية يزيد بذلك الطلب على العملة ويحدث العكس بالنسبة للدولة المتقدمة لهذه المساعدات(عجيمة ،1992م ،ص101).

ز/ التحويلات الرأسمالية:

ويقصد بهذا إنتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر لتوظيفها بصورة أو أخرى سواء على شكل موجودات ثابتة أو أوعية إستثمارية مختلفة.

ح/ القروض الدولية:

وهذا العامل يؤثر في إتجاهين، الإتجاه الأول عند حصول الدولة على القرض فإن هذا يدفع الطلب على عملتها الوطنية نتيجة لعملية التحويل من عملة البلد مقدم القرض إلى العملة الوطنية، أو العكس بالنسبة للبلد المقرض، والإتجاه الثاني في آجال سداد القروض حيث تؤدي عملية التحويل العكسية إلى رفع الطلب على عملة الدولة المقرضة في حين يرتفع المقروض من عملة الدولة المقترضة.

ط/ تحويل الأموال بقصد المضاربة:

حيث يسعى المضارب إلى الإتجاه لشراء العملات التي يتوقع على المدى القصير حدوث إرتفاع في قيمتها أو يسعى للتخلص من أرصدته من العملة التي يتوقع إنخفاضها على المدى القصير أيضاً مما يؤثر على المعروض من العملات المختلفة والطلب عليها (عجيمة، 1992م، ص102).

ثالثاً: بعض العوامل الفنية:

أ/ ظروف السوق:

حيث يختلف تأثير السوق بالتقارير والمعلومات والمؤشرات الاقتصادية المختلفة من وقت لآخر فنجد الأسواق في وقت ما تتأثر بسرعة للأخبار التي تتعلق بنسبة البطالة في السوق الأمريكي وتتأثر بهذا أسعار الدولار في سائر الأسواق مقابل سائر العملات الأخرى وفي أوقات أخرى لا تتأثر الأسواق بنفس الصورة بنفس الأخبار.

ب/ خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

مؤثر بشكل كبير بالنسبة للمتعاملين في البنوك الكبرى الرئيسية في الأسواق حيث يتخذون قراراتهم في تحديد عروضهم من الأسعار على ضوء تحليلاتهم لإتجاهات الأسعار، ويؤثر ما يتخذونه من قرارات على تطور الأسعار في السوق بوجه عام.

ج/ التغيرات في الأسواق المالية:

فالتغيرات التي تحدث في الأسواق على الأسهم والسندات مثلاً في بلد ما تؤثر على حركة الأموال وزيادة العرض أو الطلب على عملات بعينها ومن المؤكد أن كافة الأسواق (أسواق الصرف، أسواق النقد، أسواق رأس المال) تؤثر في بعضها البعض تأثيراً تبادلياً (أحمد جامع، 2001م، ص83).

نظم سعر الصرف:

لقد عرف نظام الصرف عدة تطورات بدأت من قاعدة الذهب وإنتهت إلى النظام القائم وتقوم الدولة بتحديد سعر الصرف وفقاً لأداء مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر وتتأثر بسعر الصرف ومنها التضخم والاحتياطي الرسمي والحساب الجاري.

1/ نظام بريتون ودز (Breton Woods System):

لقد كان نظام بريتون وددز يقوم على أساس الدور الأمريكي ترتبط بدوره بالذهب، وذلك أن الولايات المتحدة كانت تقبل بتحويل الدولار الأمريكي لغير المقيمين سعر ثابت 35 أوقية لكل دولار، وكانت الدول تربط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار.

إن نظام سعر الصرف الثابت يتطلب توافر الشروط الثلاثة التالية وهي:

أ- تحديد ثابت قيمة العملة الوطنية بالذهب.

ب- ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب.

ج- حرية تصدير وإستيراد الذهب (أحمد عبدالله، 2013م، ص258).

2/ نظام سعر الصرف الثابت (Fixed Exchange Rate System):

وهو من أنظمة مؤسسات أسعار الصرف التي نتجت عن مؤسسات بريتون وددز وسادت بعد الحرب العالمية الثانية وبواسطة هذا النظام قامت بعض الدول بربط عملاتها بالدولار الأمريكي وكان الدولار الأمريكي حينئذ مقيماً بالذهب، أي مسطراً بناءاً على معيار الذهب، لكن الولايات المتحدة قررت التخلي عن المعيار، وجعلت عملتها الورقية والمعدنية مستندة إلى قوة القانون فقط وكانت بعض الدول تبنت سعر الصرف المثبت لظنها بأن التثبيت يؤدي إلى إستقرار التجارة الدولية وتدفق الإستثمارات بناءاً على أسعار صرف يقينية ورغم تخلي الدول الغنية عن هذا النظام إلا أن بعض الدول ما زالت متمسكة به.

3/ نظام سعر الصرف المرن أو العائم (Flexible or Floating Exchange Rate System):

يتم تحديد أسعار صرف العملات في هذا النظام بواسطة آلية السوق، أي بالإعتماد على تفاعلات قوى الطلب والعرض وتتكون قوى الطلب والعرض من الحكومات والأفراد والمنشآت بأنواعها والبنوك ومؤسسات التمويل، وينحصر هدف أي من هذه الجهات في التحوط أو المضاربة أو الشراء من سوق والبيع من سوق آخر بهدف تحقيق الربح، وربما تكون هنالك أهداف أخرى، ويؤدي إنخفاض الطلب على العملة إلى إنخفاض سعر صرفها مما يعني بأن

إنخفاضاً في قيمة العملة قد تحقق في السوق وتؤدي زيادة الطلب عليها إلى إرتفاع سعرها مما يعني بأن زيادة في قيمة العملة قد تحققت.

4/ نظام سعر الصرف المدار (Managed Floating Exchange Rate System):

ويسمى في بعض الأحيان النظام الوسخ (dirty floating) ويعتبر خليطاً من النظامين سعر الصرف المثبت وسعر الصرف المرن وعادة ما تكون السلطة النقدية في النظام لاعباً رئيسياً في سوق العملات الأجنبية لكنها لا تقرر سعراً محدداً للصرف، بل هدف ترغب بالحفاظ عليه. وما تقوم به ضمناً أنها لا تسمح للسوق بتحديد سعر الصرف، بل تتدخل من حين إلى آخر لتثبيت السعر بواسطة عمليات البيع والشراء (بني هاني، 2015م، ص15).

5/ نظام الصرف الحر (Free Exchange Rate System):

يعني أن يكون البيع والشراء للعملات دون رقابة من الدولة ودون التدخل من جانبها في سوق الصرف الأجنبي وبذلك يؤدي هذا النظام أن يلعب طلب وعرض العملات الأجنبية دورهما في تحديد أسعار الصرف أي الأسعار التي يجري على أساسها التبادل بين العملة الوطنية وكل من العملات الأجنبية.

6/ نظام الرقابة على الصرف الأجنبي (Foreign Exchange Control System):

تقوم البنوك المركزية بمراقبة النقد أو الصرف وذلك بحكم مسئوليتها وذلك بإلزام جميع المصدرين بتحويل عائدات صادراتهم إلى البنك المركزي ويتم البيع عندئذ بسعر صرف تحدده الدولة، وهكذا تعتبر الرقابة على الصرف الأجنبي أحدى الوسائل الهامة للتأثير في كل من المدفوعات والتجارة الدولية، وتهدف إلى تحقيق التوازن بين المتحصلات والمدفوعات الأجنبية، ليس من خلال قوى السوق، ولكن من خلال الرقابة المباشر وغير المباشرة على الصرف الأجنبي، حيث تراقب الحكومة المتحصلات والمدفوعات بالعملات الأجنبية فتسلم كل العملات الأجنبية المكتسبة إلى البنك المركزي الذي يقوم بدوره بتخصيص المدفوعات الأجنبية بالنسبة

للعملات المختلفة. ويقوم البنك المركزي كسلطة رقابية ينظم الطلب والعرض من العملات الأجنبية بغية المحافظة على سعر الصرف (أحمد عبدالله، 2013م، ص262).

7/ نظام الصرف المعدل

أوجد هذا النظام وفقاً لنظام بريتون وودز لكن البنوك المركزية قد قررت تعديل أسعار صرف عملاتها عندما عجزت عن المحافظة علي السعر الثابت كما أن هذا النظام لا يفرض قيود علي السياسة المالية ، والنقدية وتعتبر تعديلات مركز التعادل هي أكثر الدوات فاعلية في هذا النظام

من هذا النظام أنه يوفر مؤسسية في للإقتصاد الكلي من خلال تحقيق أسعار السلع المحلية وتتماشي مع الأسعار العالمية مع توفر قدر عالي من اليقينية كذلك مرونة النظام تتيح للسلطات تخفيض سعر الصرف عند الضرورة ومن مساوئ النظام أنه يودي إلي إنحرافات كبيرة عن سعر الصرف التوازني، كما تم إستخدام هذا النظام في معظم الدول النامية وخاصة بعد إنهيار نظام بريتون وودز كما إستخدمته دول الأسواق الناشئة مثل تايلاند

8/نظام الشريحة الزاحفة

يتمثل في نظام يزحف فيه مركز التعادل عبر الزمن كما تستخدم فيه قوانين مختلفة لتحديد معدل الزحف أهمها الزحف الخلفي والذي يرتكز علي معدلات التضخم السابقة وكذلك الزحف الامامي الذي يرتكز علي توقعات معدلات التضخم أو المستهدف منها ، ومن محاسن هذا النظام يسمح للدول التي تعاني من معدلات تضخم عالية تجنب المقالاة الحادة في تحديد سعر الصرف الحقيقي كما يتيح النظام بقدر من المعلومات تساعد في تشكيل توقعات الجمهور كما يوفر قدر من المصداقية أما من مساوئ النظام أنه أختار معيار تجديد معدل الزحف يعتبر امراً ذو مخاطر عديدة وذلك لأن الزحف الخلفي قد يقود إلي معدلات تضخم ، أما الزحف الأمامي

يقود إلي مقالاة في تحديد سعر الصرف وخاصة إذا كانت معدلات التضخم المستهدفة غير واقعية مما يقود إلي ضغوط مضاربة

9/ نظام مجالس النقد

في هذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف مع وجود قيود تنظيمية علي السياسة النقدية كما يتمثل دور السلطات النقدية في هذا لنظام في إصدار العملات النقدية المحلية فقط عندما تكون هنالك تدفقات في النقد الأجنبي ومن محاسن النظام أنه يؤدي إلي تعظيم المصداقية ويقلل من مشاكل عدم التوافق الزمني ولكنه يفتقد المرونة مما يجعل تلاقي الصدمات الخارجية أمر بالغ الخطورة كما أن هذا النظام يفتقد البنك المركزي كمقترض أخير .

تاريخياً أستخدم هذا النظام بواسطة بعض الدول الصغيرة ولكنها تخلت عنه عندما عجزت عن مجابهة الصدمات الخارجية وحالياً هنالك بعض الدول مثل هونج كونج،لديها مجالس نقد ودول أخري مثل الأرجنتين وبلغاريا لديها مجالس أشباه مجالس النقد (بسام حجازي،2003،ص62).

المبحث الثاني

مفهوم وظائف والعوامل المؤثرة علي الميزان التجاري

مفهوم الميزان التجاري:

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد، فيكمن تعريف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما وقيمة وارداتها ويعرف بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة، ويقصد بالميزان التجاري أيضاً رصيد العمليات المسجلة التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف إستخدامه حالياً (علي نجا ، 2015،ص32).

يمكن أن يكون الميزان التجاري موجباً أو سالباً فإذا كان رصيده إيجابي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع أكثر من وارداتها نقول إذا فائض في الميزان التجاري أو ما يسمى الفائض التجاري وهناك دول رمز للميزان التجاري الإيجابي لأن اقتصادها في حالة إستقرار وهي كدولة كندا والمانيا. أما إذا كان الميزان التجاري سلبي فهو يعني أن صادرات البلد من السلع أقل من وارداتها ونقول أنه لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى بالعجز التجاري لاينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية لحدوث دور متصل بالدورة الاقتصادية فالبلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ واستراليا بها عجز تجاري هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي فالميزان التجاري السلبي هو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الإستثمار الأجنبي(جمال محمد ،2016،ص 43).

ومما سبق يمكن أن يكون الميزان على أنه ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بإنتقال السلع من الدولة إلى خارجها، ويمكن أن يكون في حالة عجز أو فائض.

بما أن الميزان التجاري يتألف من صادرات وواردات البلد من السلع والبضائع لذا سيتم التعرف على مفهوم الصادرات والواردات فلقد أخذت مفاهيم الصادرات والواردات مفاهيم متعددة فهي تمثل كل أنواع السلع والخدمات التي تصدر أو تستورد.

كما تعرف بأنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى آخر تمثل جزء من الناتج الوطني.

فالصادرات تعرف بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية، وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية.

مع العلم يشمل هيكل الصادرات جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات حيث يعبر التركيب السلعي من طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة، ودلت على تطور الهيكل الإنتاجي، وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية، وعلى عكس ذلك فكلما إنخفضت المكونات السلعية للصادرات وإرتفعت درجة تركزها دلت على تخلف الهيكل الإنتاجي، أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك كلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محددة إرتباطاً بدرجة تركزها السلعي دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي للإضافة إلى حالة التخلف (محموديونس،2015م ،ص 142).

أما الواردات فيمكن تعريفها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم إستعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق إستيراد السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين بمقابل حيث زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية، لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل فقط الإنتاج أهمية في بيان طبيعة تطور الاقتصاد ودرجة إرتباطه تبعيته للخارج فإن يعبر كذلك عن حقيقة توجهات السلعة السياسية في مواجهة

ظاهرة التخلف والتبعية ويتم تسجيل حركة الصادرات والواردات من الدولة وإليها حيث تسجل صادرات السلع في حساب دائن وواردات السلع في حساب مدين.

تعريف الميزان التجاري:

يعرف الميزان التجاري بأنه الفرق بين ما تستلمه الدولة من النقود نتيجة تصديرها للبضائع من جهة وما تدفعه الدولة من نقود لقاء ما تستورده الدولة من بضائع من الجهة الأخرى في فترة زمنية معينة عادة تكون سنة (محمود يونس، 2000م، ص142).

أو هو الفرق بين قيمة الصادرات والواردات لبلد ما في فترة ما وبين قيكة الصادرات لبلد ما في فترة ما المنظورة وغير المنظورة أي سلع وخدمات. فإذا رجحت كفت الصادرات على كفت الوارادات قبل أن البلد ذات ميزان تجاري ملائم وإذا رجحت كفت الواردات عن كفت الصادرات قبل أنها بلد ذات ميزان تجاري غير متلائم (محمد عجيمة، 2003م، ص95).

جدول (1)

شكل الميزان التجاري

مدين (مدفوعات)	دائن (متحصلات)
قيمة ما يستلمه المقيمون من بضائع من الأجانب (الواردات)	تحويل البضائع الملموسة إلى الأجانب

(المصدر: محمد يونس، 2000م: 143)

وعلى هذا الأساس فإن تسجيل المعاملات في الميزان التجاري يتم في شكل قيود محاسبية مزدوجة وتعتبر هذه الطريقة على أن كل عملية مالية لابد أن يتأثر بها الطرفين بنفس الدرجة يسمى الطرف الأول بالمدين وهو يكون في الجانب الأيمن أو طرف المدفوعات والطرف الأيسر أو الجانب الآخر يسمى دائن أو جانب المتحصلات ويجب أن يستاوى إجمالي العناصر المدينة مع العناصر الدائنة عند حدوث التوازن في الميزان التجاري وإذا حصل العكس فإن المحصلة النهائية تكون إما عجز أو فائض.

وظائف الميزان التجاري:

1- يقدم بيانات هامة عند إرتباط اقتصاد دولة ما مع اقتصاديات الدول الأخرى في العالم.

2- يفسر الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي عن طريق البيانات الموضحة في الميزان التجاري.

3- يوضح كمية الصادرات والواردات خلال الفترة الزمنية.

4- يوضح العجز أو الفائض من السلع الإنتاجية داخل الدولة خلال الفترة الزمنية التي تكون سنة عادة (محمود عجيمة، 2003م، ص95).

العوامل المؤثرة علي الميزان التجاري :

1/ التضخم

يؤدي التضخم إلي إرتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبياً أعلي من الأسعار العالمية ، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً

2/ معدل نمو الناتج المحلي

تودي الزيادة إلي دخل الدولة المعينة إلي زيادة الطلب علي الواردات ،علي العكس من ذلك يؤدي إنخفاض الدخل إنخفاض الطلب علي الواردات

3/ الإختلاف في أسعار الفائدة

يبدي التغير في سعر الفائدة أثراً علي حركة رؤوس الأموال ، ويؤدي إرتفاع سعر الفائدة في الدخل إلي تدفق رؤوس الموال إلي الداخل ، بهدف إستثمارها سندات ذات عائد مرتفع ، علي العكس من ذلك يؤدي إلي إنخفاض سعر الفايدة في الدخل إلي تدفق أو خروج رؤوس الأموال إلي الخارج ، يعود السبب في ذلك إلي المراكز العالمية العالمية الخري أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين ، ينتقل رأس المال إلي المراكز الأخري تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين ، ينتقل رأس المال إلي المراكز المالية التي إرتفع سعر الفايدة فيما عن المستوي العالمية للإستفادة بين السعرين

4/ سعرالصرف

تبدي التغيرات في سعر الصرف أثراً علي الميزان التجاري ، ويؤدي إرتفاع القيمة الخارجية للعملة إلي خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً ، وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، والعكس من ذلك يؤدي إنخفاض سعر الصرف إلي ذيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين (بسام حجازي،2003،ص 62).

الفصل الثالث

الإطار المفاهيمي لملامح سعر الصرف والميزان التجاري في السودان

المبحث الأول: ملامح سعر الصرف في السودان

المبحث الثاني: ملامح الميزان التجاري في السودان

المبحث الأول

ملامح سعر الصرف في السودان

سياسات سعر الصرف خلال فترة الدراسة :-

تبني البنك المركزي سياسات متمثلة في إتاحت المزيد من حرية التعامل والمرونة في سوق النقد الأجنبي وتحقيق سعر صرف حقيقي وتهيئة مناخ الإستثمار في سياسة الوصول إلي القيمة الحقيقية للجنية السوداني .

هدفت سياسة سعر الصرف للعام 2005م للمحافظة علي إستقرار سعر الصرف بإتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وتعزيز بناء إحتياطات النقد الأجنبي وإستكمال توحيد سوق النقد الأجنبي وتحريره .

وعملت هذه السياسة علي إزالة بعض القيود الخاصة بتغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي والمقيدة بالعملة المحلية وقد سمح للمصارف بتغذيتها بالمزيد من الموارد ،كما تم توجيه المصارف بإستخدام حصيلة الصادرات إلي كافة الأغراض عدا التحويلات النقدية والبيع بالإضافة إلي الحسابات الحرة ،أما في مجال الإستيراد فقد تم إلغاء حسابات الإستيراد وأن يتم التعامل في عملية الإستيراد مع الهامش مباشرة ،كذلك توحيد معاملة مبيعات بنك السودان المركزي من النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات ، كما تم إلغاء التنازل عن موارد الشركات الأجنبية العاملة في مجال إستخراج الذهب والمعادن ليتم شرائها لصالح المصارف التجارية وشركات الصرافة بدلاً عن بنك السودان.

كما تم الغاء غرف التعامل بالنقد الأجنبي بالمصارف والسماح لها بالبيع نقداً في حدود مبلغ لا يتجاوز خمسة ألف دولار ، وتم أيضاً السماح للمصارف وشركات الصرافة بالبيع بغرض التحويل للخارج بدون مستندات في حدود مبلغ ثلاثة ألف دولار أو ما يعادلها من العملات الأخري ، ويتغير سعر الصرف أكثر من خلال العام مع ضرورة إعلانها للعملاء وتم السماح لشركات الصرافة بيع أي مبالغ نقداً بدون إبراز إي مستندات (تقرير بنك السودان المركزي،2005،ص 27).

هذه التغيرات أدت إلي تغيرات في سعر الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي ،حيث سجل سعر صرف الجنيه السوداني في العام 2006م 2.17 مقارنة 2.43 نهاية 2005م وجاءت سياسات سعر الصرف للعام 2007م مواصلة لسياسة سعر الصرف المرن المدار ، حيث تم إجراء عدد من الإجراءات في الضوابط المنظمة لعملية النقد الأجنبي بما يضمن وجود سياسة فعالة ، حيث تم السماح بفتح الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي بالتحويلات من الخارج فقد وحظر تغذيتها بالمبلغ النقدي والمبالغ المشتراة من المصارف والمصروفات والمبالغ المحولة ، وكذلك تم حظر الصرافات من البيع لأغراض الإستيراد والسماح للمصارف بالبيع نقداً للجمهور في حدود مبلغ عشرة ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات الأخري وكذلك يتم إلغاء نسب الهوامش المناسبة حسب الجدارة الأنمائية للعميل والتحول من التعامل بالدولار الامريكي للتعامل بالعملات الحرة الخري .

وتم إلغاء شرط الحصول إلي موافقة البنك المركزي المسبقة عند شراء المصارف التجارية للعملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي من مراسلها بالخارج والإبقاء علي شرط أن يكون

المصرف من المصارف النشطة في أحد المراكز الدولية إلا أن ذلك لم يمنع تقلب سعر صرف الجنيه االسوداني مقابل الدولار الأمريكي من مبلغ 2.17جنيه للدولار بنهاية 2006م إلي مبلغ 2.0107 بنهاية عام 2007م (تقريربنك السودان المركزي،2007،ص32).

أما في عام 2008م فقد ركزت سياسات سعر الصرف علي تنظيم وتطوير سوق النقد الأجنبي وتحقيق سعر صرف مستقر مرن وبناء الإحتياطات وإدارتها بما يساعد علي إستقرار سوق النقد الأجنبي وفي سبيل تحقيق ذلك تم إلغاء بعض القيود علي تغطية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الاجنبي والمقيدة بالعملة المحلية وكذلك السماح للمصارف بإستخدام حصيلة الصادر المشتراة من المصدرين لكاغة الأغراض المسموح بها لستخدام الموارد الأخري بدلاً من إستخدامها في أغراض محددة كما تم السماح للمصارف بشراء حصيلة الصادر .

وقد إنعكست هذه التعديلات علي إستقرار وأداء الصرف حيث سجل سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي 2.0861 للعام 2008م مقارنة ب 2.0107 للعام 2007م

وجاءت سياسات سعر الصرف للعام 2009م وفقاً لتوجيهات العام 2008م حيث سجل لهذا العام 2.3170مقارنة ب 2.0861للعام السابق (تقريربنك السودان المركزي ،2009،ص34).

وفي عام 2010م ركزت سياسات النقد الأجنبي بشكل أساسي علي تنظيم وإستقرار وتطوير سوق النقد الأجنبي بقرض تحقيق الأهداف الأتية :-

1/ سعر صرف مستقر ومرن

2/ بناء الاحتياطات من النقد الأجنبي

3/ إدارت الاحتياطات بما يساعد علي إستقرار سوق النقد الأجنبي

4/ تفعيل سوق مابين المصارف .

ولتحقيق تلك الأهداف تم إجراء العديد من الإجراءات والتدابير والتعديلات في إجراء الضوبط المنظمة بعمليات النقد الأجنبي تمثلت في إزالة القيود عن إجراءات فتح الحسابات الجارية الحره ، حيث سمحت بفتح حسابات حره جارية بالنقد الأجنبي بشرط أن يكون الحد الأدني لفتح الحساب الجاري الحر مبلغ5000 يورو أو مايعادلها من العملات الحرة الأخري ، وأيضاً السماح للمصارف بإستخدام كل طرق الدفع لنتفيذ عمليات الإستيراد للسلع الأساسية ذات الأولوية (القمح ، الأجهزة والمعدات الطبية ، الأدوية ، مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي والمعدات الرأسمالية) والإستيراد لأغراض الإستثمار ، أما بالنسبة للسلع الأخري فيتم إسيرادها عن طر يق خطابات الإعتمادات المستندية وبأن يكون البيع لغرض السفر لكل من الملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وجمهورية ومصر العربية وفي حدود مبلغ لا يتجاوز 1000دولار امريكي وأيضاً كذلك تطبيق نسبة حافز الصادرعلي موارد وإستخدامات النقد الأجنبي بغرض جذب مزيد من الموارد علي للسوق المنظم تضييق الفجوة بين اسعار المنظم والسوق الموازي (تقرير بنك السودان المركزي ،2010،ص 28).

وفي عام 2011م تبني بنك السودان المركزي سياسات تتعلق بسعر الصرف متمثلة في الإجراءات والضوابط والتدابير المنظمة لعمليات النقد الأجنبي منها :-

1/ تحديد هامش الإستيراد النقدي المدفوع بنسبة 100% لكل طرق الدفع بإستثناء الأدوية والأمصال البشرية والحيوانية ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي والإستيراد الآجل الذي فترته عام أو اكثر

2/ إصدار قائمة بالسلع المحظور إستيرادها بالتنسيق مع سلطات الجمارك ، وإصدار قرار وزارة الخارجية رقم (2) بأن تتم تسوية كافة المعاملات الداخلية بالعملة المحلية بإستثناء التسويات الخاصة بالايجار والتأمين مستحقات شركات الطيران ، المقاولون المحليين والأجانب بقرار تخفيض الضغط علي سوق سعر الصرف في نهاية يناير قد وصل سعر صرف الجنيه بالنسبة للدولار 2.6836 .

3/ ترشيد إستخدام النقد الأجنبي وإتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وتحديد التعامل به وإزالة كافة القيود علي الحسابات بالنقد الأجنبي وإنتهاج سياسة التصحيح للتوصل إلي سعر صرف متوازن ومستقر تحدده عوامل العرض والطلب في سوق موحدة في جانب ترشيد الطلب علي النقد الأجنبي أوقف البنك المركزي فتح النقد الأجنبي للصرافات كلياً وخفض النسبة المخفضة للمصارف بعد تصحيح الأسعار ، الأمر الذي شجع المصارف والصرافاتعلي جزب موارد النقد الأجنبي بلغت بالمصارف 1.684 مليون دولار بالصرافات 121 مليون دولار بنهاية العام 2012م (تقرير بنك السودان المركزي ،2011،ص 36).

أما في عام 2012م هدفت سياسة سعر الصرف إلي بناء إحتياطات من النقد وترشيد إستخدامها مع الإستمرار في حرية التعامل به وتحرير المعاملات وإزالة كافة القيود علي

الحسابات بالنقد الأجنبي و ذلك للوصول تدريجياً لسعر صرف مستقر تحدده عوامل العرض والطلب في سوق موحد وذلك من خلال إنتهاج وتنفيذ حزمة من الإجراءات ومعالجة المشاكل التي واجهت البلاد بعد إنفصال جنوب السودان وما صاحب ذلك من تحديات متمثلة في التوسع النقدي وفقدان جزء كبير من موارد النفط ودعم السلعالأساسية والتوقعات السالبة للمتعاملين المرتبطة بعدم اليقينية والحظر الاقتصادي الامريكي علي السودان .

وقد أدت تلك العوامل مجتمعة في تخفيض قيمة الجنية السوداني وتزايد الفجوه بين أسعار الصرف في السوق المنظم والسوق غير المنظم ولتحقيق أهداف سياسات النقد الأجنبي قام البنك المركزي بتنفيذ حزمة من الإجراءت أسهمت نسبياً في تخفيف حدة الآثار السالبة حيث شملت الإجراءات والجوانب التالية :-

1/ أوقف البنك المركزي ضخ النقد الأجنبي للصرافات كلياً وخفض النسبة للمصارف بعد تصحيح أسعار الصرف المر الذي شجع الصرافات والمصارف علي ضخ وجذب موارد النقد الأجنبي بلغت بالمصارف 1.684مليون دولار وبالصرافات 121مليون دولار

2/ عمل البنك المركزي بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة في ترشيد إستخدامات النقد الأجنبي من خلال ضبط الصرف

3/ إستمر البنك المركزي في ترشيد الإستخدامات للأغراض غير المنظورة مثل السفر والعلاج والدراسة بالخارج وغيرها

4/ قام البنك المركزي بإنشاء نظام الربط الشبكي لتداول إستمارات الصادر والوارد بين الجهات المعنية (البنك المركزي ،المصارف التجارية ، إدارة الجمارك ووزارة التجارة) وذلك درءاً للممارسات غير السليمة في مجال التجارة الخارجية .

وإستمر البنك المركزي في إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وإنتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية بهدف التوصل إلي سعر صرف متوازن حيث تم تصحيح أسعار الصرف في يونيو 2012م ضمن حزمة من الإجراءات الإقتصادية التصحيحية التي إتبعتها الدولة لتخفيف الآثار السالبة تم تعديل الحافز من 4.77% الي 15% كما تم تخفيض سعر صرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية والاقتصاد الوطني من 2.670 جنيه للدولار إلي4.398 بنسبة 65% وبالمقابل إنخفضت أسعار صرف الجنيه في السوق المنظم من2.881 جنيه للدولار إلي حدود 5.600 جنيه للدولار في المتوسط بنسبة 94% مما ساهم في الفجوة بين أسعار الصرف في السودان المنظم وأسعار الصرف في السودان غير المنظم (تقرير بنك السودان المركزي ،2012،ص 28)

وفي عام 2013م بذل بنك السودان المركزي مجهودات متتابعة هدفت إلي المحافظة علي إستقرار سعر الصرف ومقابلة التزامات الدولة من النقد الأجنبي والحفاظ علي الإستقرار الإقتصادي علاوة علي الحفاظ علي الثقة والمصداقية للجهاز المصرفي في السودان خارجياً كما سعي بنك السودان المركزي إلي بناء إحتياطات تمكنه من مقابلة الإلتزامات الخارجية

وفي هذا الإطار إستمر بنك السودان في إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وإنتهاج سياسة التصحيح المستمر لسعر الصرف كما قام بتصحيح سعر صرف الجنيه السوداني في السوق المنظم لتعكس قيمته الحقيقية حيث تم تخفيض قيمته من 4.4 جنيه للدولار الي 5.7 في سبتمبر وذلك ضمن تطبيق حزمة من الإجراءات الإقتصادية .

ولترشيد الطلب علي النقد الأجنبي قام البنك بتنفيذ تلك الإجراءات والسياسات والضوابط وهي

1/ الإستمرار في تفعيل منع الإستيراد بدون تحويل قيمته

2/ وضع ضوابط وإجراءات لتنفيذ إتفاق التعاون مع دولة جنوب السودان

3/ توجيه المصارف بالاحتفاظ بنسبة 1% (كمؤشر) من جملة الودائع بالنقد الأجنبي في شكل سيولة نقدية

4/ توجيه المصارف بتخفيض نسبة 10% من عائدات حصيلة الصادرات غير البترولية عدا الذهب لأستخدامه في إستيراد الأدوية البشرية

5/ إصدار ضوابط تنظم التعامل مع المناطق الحرة السودانية وخاصة بما يتعلق بضوابط الصادر والوارد والتحويلات (تقرير بنك السودان المركز ،2013م ، ص33).

أما في عام 2014م لجأ بنك السودان المركزي إلي سياسة تخفيض قيمة سعر صرف العملة الوطنية لتعكس السعر الحقيقي للجنيه السوداني بهدف الوصول إلي سعر موحد

ومستقر يحدد وفقاً لقوي العرض والطلب في سوق النقد الاجنبي وقد بلغت نسبة التخفيض 6% بنهاية عام 2014م .

كما قام البنك المركزي بتنفيذ حزمة من الإجراءات لتحقيق أهداف سياسة النقد الأجنبي المتمثلة في ترشيد الإستيراد وزيادة موارد النقد الأجنبي تمثلت في مراجعة أسس وضوابط وسائل الدفع لتصدير المواشي الحية وذلك بغرض أحكام إجراءات إسترداد حصائل صادر الثروة الحيوانية وتنظيم صادرات الذرة والبصل بما يتماشي مع الكميات المنتجة والمخزون الإستراتيجي وذلك لمزيد من إستقطاب موارد النقد الأجنبي وتقييد طرق الدفع في مجال إستيراد العربات الصواليين والبكاسي وإيطار المراجعة المستمرة لضوبط إجراءات النقد الأجنبي بهدف ترشيد الطلب علي إستخدام النقد الأجنبي والإستمرار في تشجيع السودانيون العاملين بالخارج لتحويل مدخراتهم عبر المصارف العاملة بالسودان ، والتأكيد علي المصارف بضرورة الإلتزامات والضوابط والتوجيهات المنظمة لتحويل مدخرات السودانيين العاملين بالخارج عبر التحاويل المباشرة والتغذية النقدية (تقرير بنك السودان المركزي ،2014م ، ص 29).

وفي عام 2015م ركز بنك السودان المركزي علي عدد من الإجراءات التي هدفت لإحداث قدر من الإستقرار النسبي في سعر الصرف وخفض الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي خلال ذلك العام وتمثلت تلك الإجراءات في ضوابط النقد الأجنبي وإعادة تنظيم الحسابات بالنقد الأجنبي للجهات المحلية والأجنبية بغرض إستقطاب موارد المنظمات الأجنبية إلي السوق المنظم وتنظيم إستخدامها إضافة إلي إلزام الأجانب إلي دفع

قيمة الخدمات الفندقية والانشطة السياحية الأخري بالعملات الأجنبية أما في جانب تشجيع الصادرات فقد تم تبسيط وتسهيل إجراءات الصادر وإسترداد الحصائل كما تم السماح بإسترداد مدخلات افنتاج الزراعي والصناعي بدون تحويل قيمة لتشجيع الإستثمار وتقليل الطلب علي النقد الأجنبي في الداخل .

كما قام بنك السودان المركزي بتنفيذ حزمة من السياسات والضوابط بهدف جذب المزيد من الموارد علي سوق النقد الأجنبي وتخفيف العبء علي بنك السودان المركزي ثم إلزام العملاء الأجانب بتسديد الخدمات الفندقية والأنشطة اليساحية بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل وذلك بموجب منشور إدارة السياسات رقم 2015/2م

وبهدف توفير موارد ذاتية بالنقد الأجنبي لدي مؤسسات التعليم العالي لمقابلة الأحتياجات وسداد الإلتزامات الخارجية تم السماح لها بتحصيل رسوم الطلاب الأجانب وأبناء السودانيين العاملين بالخارج بالعملة الأجنبية وذلك بموجب منشور إدارة السياسات رقم 2015/2م

وبهدف جذب المزيد من الموارد تم السماح للمقاولين المحليين بتحصيل مستحقاتهم المدفوعة لهم من الجهات الأجنبية التي يتعاملون معها بالنقد الأجنبي ، وذلك بموجب منشور إدارة السياسات رقم 2015/2م (تقريربنك السودان المركزي،2015م،ص28).

تطورات سوق النقد الأجنبي:-

في السودان تم العمل بنظام التثبيت منذ أمد بعيد لتعادل العملة إذا كان سعر الصرف مربوط بعملة بالجنيه الأسترليني ولكن تم ربطه بالدولار منذ عام 1971م وإستمر العمل به في ظل نظام الرقابة علي النقد الأجنبي .

كما يمكن تميز نوعين من الأسواق لسعر الصرف هما :-

1/ السوق الرسمي

يخص هذا السوق المعاملات الحكومية وإستيراد السلع الأساسية التي يقوم بنك السودان المركزي بدفع قيمتها ، هذا من جانب الإستخدامات في هذا السوق أما من جانب الموارد بالنقد الأجنبي فتكون من الإيرادات والقروض والمنح الحكومية وحصيلة الصادرات الرئيسية ،ونسبة يحددها بنك السودان المركزي من الصادرات الأخري ، وكذلك المتحصلات غير المنظورة ويتم التعامل في هذا السوق بالسعر الرسمي الذي يقرره بنك السودان المركزي للإستخدامات والموارد ويقوم بها مباشرة أو تقوم بها الجهات المعتمدة نيابة عنه

2/ السوق الموازي

يقصد به سوق المعاملات بالنقد الأجنبي علي أساس السعر الموازي أو السعر التجاري الذي يهدف إلي جذب المدخرات وزيادة إستثمارات القطاع الخاص ،ويتمثل هذا السوق في صرافات البنوك المعتمدة وشركات الصرافة العامة والخاصة (الصديق عثمان كرار،2013م، ص، 63).

مراحل تطور سعر الصرف في السودان:-

المرحلة الاولي من 1990-1996م

إستمرت سياسة التخفيض خلال العامين 1990-1996م إلي ان تم تحرير سعر الصرف وتعويمه لتبني سياسات التحرير الإقتصادي في مطلع فبراير من عام 1992م كجزء من سياسات الإصلاح الإقتصادي التي إنتهجها السودان في تلك الترة ، والتي هدفت غلي معالجة المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات وإعطاء قيمة واقعية للجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية ، حيث شهدت تلك الفترات إتباع نظام سعر الصرف العام .

وفي هذا الإطار تم توحيد سعر صؤف الجنيه السوداني وإلقاء نظام السوق الرسمي والسوق المصرفية الحرة وأستعيد عنها بسوق حرة موحدة للتعامل بالنقد الأجنبي ، إضافة لذلك تم توحيد تعويم سعر صرف الحنيه السوداني مقابل العملات الحرة ، وأصبح يحدد وفق عوامل السوق من واقع طلب العملات الأجنبية

وفي هذه السياسة الإنفتاحية للإقتصاد السوداني إستعاد السودان سمعته المالية والمصرفية ،وفي هذا الصعيد يقوم البنك المركزي بالعمل علي تطوير سوق المال والصرف الأجنبي من خلال إجراءات وتنظيم وضبط السيولة المحلية لتحقيق الإستقرار النقدي بدون وضع إي قيود علي تدفقات رأس المال .

وفي إطار تطوير وتحرير سوق النقد الأجنبي تم إنشاء عدد من شركات الصرافة في العام 1996م وصدرت لائحة بتنظيم أعمالها وعلاقاتها مع بنك السودان وفي العام 1996م تم تحديد السعر الذي تتعامل معه البنوك وشركات الصرافة المعتمدة يومياً بناءاً علي السعر الذي يحدده بنك السودان المركزي .

المرحلة الثانية من 1997-2001م

شهدت هذه الفترة إستئناف علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي ، وهي علاقة جزئية بدون مساعدات مالية من الصندوق ، وفي إطار التفاوض والتعاون من خلال البرامج التي تم الاتفاق عليها تم إعتماد التعامل بطريقة سعر الصرف الزاحف ، ومن اهم ملامح هذا النظام تحديد سعر صرف رسمي تتخذه الدولة لتخفيض قيمة عملتها بمقدار صغير أسبوعياً أو يومياً حسب ما يقتضي الأمر. بالإضافة إلي أنه وسيلة لتعديل سعر صرف يتضمن تثبيت قيمة أسمية ، ولكن القيمة الاسمية أكبر من القيمة الحقيقية وتتراوح في حدود معينة وهذه القيمة الأسمية يتم تعديلها بصورة نظامية وتبعاً لصيغة معينة تحددها السلطات المختصة .

اما الفترة خلال العامين 1997-1998م فقد تميزت بالإستقرار النسبي لسعر الصرف ، نسبةً لتعميمها ببعض الإجراءات من أجل إستكمال سياسات التحرير الإقتصادي وتمثلت تلك الإجراءات في إلغاء تحديد سعر الصرف من بنك السودان ، وتم السماح للبنوك التجارية للقيام لتحديد سعر صرف بناءً علي قوى العرض و الطلب علي أن يقوم بنك السودان بإعداد متوسط ترجيحي للبنوك ، أما في عام 1999م فقد إستحدث بنك السودان آلية للتدخل في سوق النقد الأجنبي ، عن طريق شراء وبيع العملات الأجنبية وإلي البنوك وشركات الصرافة عبرغرفة التعامل بالنقد الأجنبي وذلك لمقابلة طلبات العملاء للإستيراد، ومن أبرز التطورات التي شهدتها الفترة 2000-2001م فيما يتعلق بسوق النقد الأجنبي ،

تم إلغاءعدد القيود المفروضة علي التعامل بالنقد الأجنبي وتحرير سعر الصرف ، كما تم السماح لكافة فروع المصارف التجارية المعتمدة بمزاولة عمليات النقد الأجنبي وفقً للسياسات الداخلية التي تحددها إدارة المصرف المعني ومنشورت بنك السودان(الصديق كرار، 2013م، ص70) .

المرحلة الثالثة 2002- 2004م

أستخدم خلال هذه الفترة نظام سعر الصرف المرن المدار ، تم بإستهداف عرض النقود لتحقيق معدل نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي وإستقرار المستوي العام للأسعار وفق البرنامج الإقتصادي السنوي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وأصبح سعر الصرف من ضمن الأدوات التي تستخدم في إدارة السيولة وإستهدفت سياسات النقد الأجنبي للعام 2002م المحافظة علي إستقرار سعر صرف الجنيه السوداني ، بالاضافة إلي تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر التأشيري المعلن بواسطة البنك المركزي من 1% إلي 5.1% إلي 2% وذلك حسب مقتضيات حركة السوق أما في عام 2003م فقد إستهدفت سياسات النقد الأجنبي أيضاً المحافظة علي إستقرار سعر الصرف والإستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي بالمصارف والصرافات من توفير بيع النقد الأجنبي عبر نافذة البنك المركزي ، كما تم وضع التدابير والترتيبات اللازمة لإدارة إحتياطات الدولة من النقد الأجنبي وحصر وتسجيل رأس المال الأجنبي المستثمر (مرجع سبق ذكره).

المرحلة الرابعة من 2005-2011م

علي الرغم من أن الأعوام الأخيرة قد شهدت إستقراراً نسبياً في سعر الصرف إلا أن الواقع العملي يشير إلي أن هنالك عدة أنماط سعر الصرف يمكن إيجازها فيما يلي :

1-سعر البنك المركزي : وهو السعر الذي يتعامل به بنك السودان المركزي بيعاً وشراً في كل معاملاته

2-أسعار المصارف التجارية : هي أسعار تحددها المصارف إذ أن هنالك حدود مرسومة لتحريك اسعار البيع والشراء

3-السعر التأشيري :ويتم إحتسابه من واقع العمليات التي تتم في سوق النقد الأجنبي بالبلاد ، عن طريق كل المتعاملين فيه عبر المصارف والصرافات وما بين المستوردين وبنك السودان المركزي ، وفي نطاق +1% حول السعر التأشيري لأغراض إدارة سعر الصرف بواسطة بنك السودان المركزي

4- اسعر شركات الصرافة : يتم تحيدها بناءً علي مؤشرات السوق وأسعار الصرافات والمصارف واسعار بنك السودان المركزي وهي تشكل أفضلية بالنسبة للبائعين وملجأ هام ورئيسي لجانب الطلب في حالة عدم الحصول علي إحتياجاتهم عن طريق الشراء من القنوات المصرفية ويتكون السوق الموازي من تحويل حساب لحساب والتعامل خارج القنوات الرسمية ، وهنالك عدة آثار سالبة تنطوي تحت التعامل في السوق الموازي ،

منها تغير أسعار صرف من مبررات إقتصادية منطقية الأمر الذي يؤدي الي تقلبات في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات (مرجع سبق ذكره)

المرحلة الخامسة من 2012-2013م

إستمر البنك في إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وإنتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية بهدف التوصل إلي سعر صرف متوازن مستقر ، حيث تم تصحيح اسعار الصرف في يونيو 2012م ضمن حزمة من الإجراءات الإقتصادية التصحيحية التي إتبعتها الدولة لتخفيف الآثار السالبة لإنفصال دولة جنوب السودان .

تم تعديل الحافز من 4.77% علي 15% كما تم تخفيض سعر صرف البنك لمعاملات وزارة المالية والإقتصاد الوطني من 2.67 جنيه للدولار إلي 4.893 بنسبة 65% وبالمقابل إنخفاض أسعار صرف الجنيه في السوق المنظم من 2.881 جنيه للدولار علي حدود 5.6 جنيه للدولار في المتوسط بنسبة 94% مما ساهم في تقريب الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم وأسعار الصرف في السوق غير المنظم .

أما في عام 2013م إستمرت سياسات بنك السودان بالتعاون والتنسيق مع وزارة المالية والإقتصاد الوطني علي إستقرار سعر الصرف والقطاع الخارجي والعمل علي بناء إحتياطات مقدرة من النقد الأجنبي لدي بنك السودان والاستمرار في سياسة سعر الصرف المرن المدار

المرحلة السادسة من 2014-2015م

إستمر البنك المركزي في العام 2014م في إتباع سياسات تخفيض قيمة سعر صرف العملة المحلية لتعكس السعر الحقيقي للجنيه السوداني بهدف الوصول لسعر صرف موحد ومستقر تحدده قوة العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي وقد بلقت نسبة التخفيض 6% أما في عام 2015م إستمرت سياسة بنك السودان في إتخاذ عدد من الاجراءات التي هدفت لاحداث قدر من الاستقرار النسبي في سعر الصرف وتخفيض الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي . وتمثلت تلك الاجراءات في ضبط موارد النقد الأجنبي وإعادة تنظيم الحسابات بالنقد الأجنبي للجهات المحلية والاجنبية بغرض إستقطاب موارد المنظمات الأجنبية للسوق المنظم وتنظيم إستخدامها ، إضافة إلزام الأجانب بدفع قيمة الخدمات الفندقية والأنشطة السياحية الأخري بالعملات الأجنبية (مرجع سبق ذكره).

تعويم سعر صرف الجنيه السوداني

التعويم هو ترك سعر صرف عملة ما يتحدد وفقاً لوامل العرض والطلب في سوق العملات وذلك بهدف محاربة التضخم بإستقرار سعرها عند نسبة يمكن تثبيتها لضمان تحسين قوتها الشرائية أوبهدف إنعاش الصادرات وجذب الإستثمارات ،ولضمان نجاح هذه الخطوة يجب إتباع أو تتوفر معطيات إقتصادية تتعلق بالسياسة المالية والنقدية المتبعة ومدي مقدرة الدولة علي التحكم في سوق المال وحركة الصادر والوارد ، وبغياب الشروط المطلوبة يأتي تعويم سعر صرف العملة بنتاج سالبة علي العملة وعلي الإقتصاد بشكل عام (مصطفي محمد ، 2016م ، ص، 6).

كما أن التعويم المطلق يعني عدم تدخل الدولة بشكل مباشر لكي لا ينعكس تأثيره سلباً علي قيمة العملة وعلي الإقتصاد بشكل كامل ،وذلك يستجوب إمساك الدولة وقدرتها علي التحكم في حركة الإقتصاد من معدلات نمو وميزان مدفوعات وتدفق الأموال الإستثمارية وهو ما ينعدم تماماً في ظل السياسات الإقتصادية المتخبطة والحروب الأهلية التي ينعدم معها معني الإستقرار السياسي ،شرط آخر هو أن تكون الدولة ممسكة بزمام المور في حركة السوق النقدية ومؤثرة في حركتي العرض والطلب فبالتعويم المطلق تستخدم الدولة وهي غالباً ما تكون ذات إقتصاد قوي . هذا مثال لقياس قدرة الدول علي التحكم في حركة الناتج وإمتلاكها لمقدرة يمكن معها أن يكون تعويم سعر صرف البعملة المحلية ذو نتائج إيجابية ،وشرط آخر وذو أهمية اعظم وهو مقدرة الدولة في التحكم علي الواردات والتاثير الكمي علي حجمها فتعويم سعر صرف الجنيه السوداني والذي في الحالة الراهنة للإقتصاد سيؤدي حتماً تخفيضه ويعود بالضرر علي قطاع الواردات حيث ترتفع أسعار السلع المستوردة بسبب إرتفاع الزيادة في سعر صرف الجنيه أمام الدولار ، وإعتماد السودان علي صادرات معينة وهو الغني بالمقومات الطبيعية الزراعية والرعي والثروة الحيوانية وذلك بعيداً عن الثروة الزراعية الحديثة والتي إنتظم العالم لمواجهة الحاجة المتزايدة إلي الغذاء ومواجهة النمو السريع لسكان العالم والتي إعتمدت علي التقدم التقني الآلي والطرق العلمية في افنتاج والإنتاجية التي تمكن من إنتاج أوفروتكاليف اقل ،علي العكس من ذلك فقد أهمل القطاع الزراعي وفقد الأقتصاد السوداني أهم مقوماته الحيوية ،كذلك إرتفعت تكلفة إستيراد مدخلات

الإنتاج فإنعكس هذا علي أسعار المنتجات المحلية وتضاعف حجم معاناة المواطن من غلاء الأسعار والإعتماد علي الإستيراد بشكل أساسي مع التدني في قطاع التصدير وإهمال البنية الساسية للإنتاج نتج عنه عجز في الميزان التجاري وإن عملية تعويم العملة أو تخفيضها لا تكون ذات عائد إيجابي إلا إذا كانت تستهدف قطاع الصادرات وتعزيز الفائض في الميزان التجاري ،تتجه الدول التي يكون فيها الطلب قوياً علي صادراتها إلي تعويم سعر الصرف بضمانة قوة الطلب علي صادراتها فيحدث هذا آثارة إيجابية في قطاع التصدير وينعكس علي الإقتصاد بشكل عام ، أما السلبية الأساسية الثانية فهي تكون بالإعتماد علي تصدير المواد الأولية أو الخام وهو الخطأ الذي تقع فيه كل بلدان العالم الثالث والمستفيد الوحيد هو الدول الراسمالية التي تستورد هذا الخام لتعيد تصديره لهذه الدول كمواد مصنعة لتذيدها فقراصاً والمخرج الوحيد من هذه المعادلة هو الإتجاه لتطوير عوامل الإنتاج من تكنولوجيا وإستثمار الطاقات البشرية في الدول النامية ، كما يمكن لتعويم سياسة سعر صرف العملة المحلية أن تشكل إيجابية جذب الإستثمار الخارجي وهو قطاع يحتاجه الإقتصاد بشكل ملح فالاستثمارات قد تساعد في تحسين الميزان التجاري وتمويل عجز الميزانية ، لكن عدم الاستقرار السياسي المنعكس علي الداء الإقتصادي للبلد بشكل عاملاً منفراً لدخول رؤوس الاموال (محمد الحسن ،2012م، ص18).

هذا يقود للحديث عن الآثار السالبة للتعويم علي الميزان التجاري والذي يعاني من عجز أصلاً في الصادرات فتعويم وتخفيض الجنيه يفاقم من العجز في الميزان التجاري لنه يتسبب

في تضخم حجم الديون ثم ان التعويم يؤدي إلي زيادة تكلفة فوائد القروض ، وبهذا يتضاعف الخلل أيضاً في ميزان المدفوعات وأن التعويم المطلق لاتحده اي قيود وقد يستمر الجنيه في الإنخفاض حتي يتجاوز قيمته الحقيقية والكارثة هي الخوف من تفاقم العجز في الموازنة العامة بسبب إرتفاع النسبة التي ستقتطع من الدخل القومي للصرف علي الواردات (مرجع سبق ذكره).

جدول (2)

سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي

في الفترة من 2005-2015م

العام	سعر الصرف الرسمي
2005	2.43
2006	2.17
2007	2.0107
2008	2.0861
2009	2.2804
2010	2.3170
2011	2.6600
2012	3.5637
2013	4.7422
2014	5.7115
2015	6.0107

المصدر: بنك السودان المركزي، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، إدارة السياسات قسم سعر الصرف، 2015م.

يلاحظ في السنوات الأولي من هذه الفترة أن هنالك استقرار في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي ويعود ذلك الاستقرار إلي مراقبة الجهات المسئولة لسعر الصرف والسياسات النقدية المتبعة وتقارب العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي، حيث يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن سعر الصرف من العام 2005-2011م يتراوح بين 2.43- 2.6600 مع مراعاة بعض الفوارق البسيطة التي لا تؤثر في استقراره . ولكن عند حلول العام 2012م طرأت الزيادة المرئية في سعر الصرف حيث سجل نفس العام زيادة قدرها 3.5643 وتعود هذه الزيادة إلي إنفصال جنوب السودان مما أدي إلي فقدان السودان اكبر جزء من الصادرات البترولية التي كانت تغذي البنك المركزي بالنقد الأجنبي ، ونسبة لأن الصادرات السودانية كان معظمها من المواد الأولية في ذاك الوقت وحتي الحين ومن منتجات القطاع الزراعي غير المصنعة وعلماً بأن المنتجات التي تكون منتجاً اولياً تكون أسعارها أقل قيمة في الأسواق الخارجية من الصادرات المصنعة التي تكون أغلي وتدر عائد أكبر ، لذلك لن يتم أستقرار سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الامريكي من ذاك الوقت حيث توالت الزيادات في الأعوام 2013- 2014-2015م حتي بلغت 4.7422 و 5.7115 و 6.0107 علي التوالي كما يعود ذلك ايضاً للاسباب التي سبق ذكرها .

جدول (3)

صرف الدولار بصرافات البنوك خلال الفترة2005 – 2015 م بالجنيه السوداني

الفترة	الشراء	البيع
2005	2.2995	2.3180
2006	2.0060	2.0250
2007	2.0300	2.0600
2008	2.1500	2.2450
2009	2.1917	2.4500
2010	2.5952	2.6056
2011	2.7450	2.7559
2012	5.9417	5.9712
2013	5.9390	5.9687
2014	6.2790	6.3064
2015	6.4140	6.4461

المصدر: بنك السودان المركزي، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، إدارة السياسات قسم سعر الصرف، 2015م.

يلاحظ في الفترة من عام 2005م إلي عام 2011م كان هنالك شبه إستقرارفي اسعار البيع والشراء بالنسبة لصرف الدولار في صرافات البنوك كما أن ليس هنالك تغير يذكر ولكن عندما جاء عام 2012 و2013 كان هنالك تغير في سعر الصرف وزيادة فيه في صرافات البنوك حتي وصل 5.9390 شراءً و 5.9687 بيعاً نسبة للحالة التي مر بها الاقتصاد السوداني وايضاً كذلك واصلت الزيادة حتي وصل الي 6.2790 شراءً و6.3095 بيعاً في نهاية 2015م .

المبحث الثاني

ملامح الميزان التجاري في السودان

تناول هذا المبحث من البحث الميزان التجاري في السودان متضمناً الصادرات والواردات السودانية من السلع المنظورة وبناءاً علي ذلك يجب توضيح الصادرات والواردات في الميزان التجاري وتوضيح معني الفائض والعجز في الميزان التجاري .

بما أن الميزان التجاري هو الفرق بين واردات بلد ما، وخلال فترة ما وبين قيمة الصادرات في تلك الفترة وهي عادة تكون سنة.ويعتبر لميزان التجاري من المؤشرات الإقتصادية العامة وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة لهذا لابد من توضيح معني الفائض في الميزان التجاري والعجز في الميزان التجاري

الفائض في الميزان التجاري

يحدث الفائض في الميزان التجاري عادة أو دائماً عندما يكون حجم الصادرات خلال الفترة المعنية يفوق حجم الواردات .

العجز في الميزان التجاري :

يحدث العجز في الميزان التجاري عادة عندما يكون حجم الواردات في الدولة أكبر من حجم الصادرات خلال الفترة المعنية وهي سنة .

جدول (4)

الميزان التجاري في الفترة من (2005-2015م)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2005	4,824.3	6,756.8	1,932.5-
2006	5,656.6	8.073.5	2,416.9-
2007	8,879.3	8,775.5	103.8
2008	11,670.5	9,351.5	2,319.0
2009	8,257.1	9,690.9	1,344.8-
2010	11,404.3	10,044.8	1,359.5
2011	10,193.4	9,236.0	957.4
2012	4,066.5	9,230.3	5,163.8-
2013	7,086.2	9,918.1	2,831.8-
2014	4,453.7	9,211.3	4,757.6-
2015	3,169.0	9,509.1	6,340.1-

المصدر : بنك السودان المركزي، إدارة الإحصاء، قسم ميزان المدفوعات، 2015م

من خلال هذه البيانات الواردة في الميزان التجاري لفترة الدراسة يلاحظ أن في عام2005م كانت الصادرات 4,824.3 وكانت الواردات لنفس العام 6,756.8 وهذا يعني أن الميزان

التجاري كان سالباً أي بلغ -1,932.5 وفي العام الذي يليه أيضاً سجل الميزان التجاري عجزاً بلغ -2,416.9 ولكن في عام 2007م إرتفعت الصادرات السودانية عن الواردات مما جعل الميزان التجاري يتحسن ويسجل فائضاً قدره 103.8 وبنفس الإرتفاع في جملة الصادرات عن الواردات كان الميزان التجاري لعام 2008 موجباً ،ونسبتةً للظروف الإقتصادية وقلت الصادرات عن الواردات كان الميزان التجاري لعام 2009 سالباً أي أن هنالك عجز بلغت قيمته -1,433.8 وعند حلول العام الذي يليه إي 2010م كانت الصادرات 11,404.3 بينما الواردات في نفس العام بلغت 10,044.8وكان الميزان التجاري موجباً أي أن هنالك فائض في الميزان التجاري يعني أن كمية الصادرات أكبر من كمية الواردات حتي وصلت قيمة الميزان التجاري أو الفرق بينهم 1,359.5

وفي العام الذي يليه كانت أي 2011م كانت الصادرات أقل من العام السابق وذلك نسبتاً لظروف مرت بالإقتصاد السوداني حيث بلغت جملة الصادرات 10,193.4 وكانت الواردات 9,230.3وكانت الواردات ايضاً في ذاك العام 9,236.0 حيث كان الفرق بيهم أو الميزان التجاري 956.4 وهذا يعني أن هنالك ميزان تجاري موجب أي أن قيمة الصادرات أكبر من الواردات .

وعند حلول عام 2012 تراجعت الصادرات السودانية بنسبة كبيرة جداً وحيث كان السبب خلف ذلك التراجع يعود إلي إنفصال جنوب السودان وفقدان معظم الصادرات البترولية التي تمثل السواد الأعظم من جملة الصادرات السودانية التي تدر النقد الأجنبي علي البلاد حيث

بلغت جملة الصادرات في ذلك الوقت 4,066.5 وكانت الواردات 9,230.3 حيت لم تتناقص الواردات كثيراً عن العام السابق لأن واردات البلد معظمها تمثل سلع ذات أهمية بالنسبة للمستهلك وسجل الميزان التجاري عجزاً بلع قدره -5,163.8.

وفي عام 2013 أهتمت الدولة ببعض القطاعات الأقتصادية الأخري خلاف البترول مثل التوجه للقطاع الزارعي بشقيه النباتي والحيواني حيث ذات كمية الصادرات عن العام السابق وبلغت 7,086.2 وذالت الواردات تسجل زياداتها عن العام السابق حتي بلغت جملتها في ذلك العام إلي 9,918.1 ونسبتاً لأن حجم الواردات أكبر من الصادرات كان هنالك عجز في الميزان التجاري قدره -2,831.8 .

وأيضاً كذلك في عام 2014 و 2015م عاود الهبوط إلي الصادرات السودانية حتي بلغت جمتلها 4,453.7 و 3,169.0 علي التوالي وكانت هنالك عدة أسباب تقف خلف ذلك منها علي سبيل المثال الحظر الأقتصادي المفروض علي السودان من دول الغرب الذي يقف عائق أمام مدخلات الإنتاج للقطاعات الإقتصادية بالإضافة إلي عدم وجود بنية تحتية كافية لتصيع الصادرات الموجودة وتصديرها إلي العالم الخارجي في شكل مواد غير مصعنة مما يساهم ذلك في خفض قيمتها وبنفس المنوال كانت الواردات في العامين في تزايد بلغ 9,211.7 و 9,509.1 لأن السبب خلف ذلك الحفاظ بالنسبة للواردات أنها سلع ذات أهمية بالنسبة للمستهلك وبناءاً علي ذلك سجل الميزان التجاري عجزاً بلغ -4,757.6 و -6,340.1 علي التوالي للعامين السابقين

أهمية الصادرات والواردات :-

تمثل الصادرات والواردات المحاور الأساسية للميزان التجاري لكل الدول وفي اي دولة تسعي الإدارة الإقتصادية لتعظيم الصادرات وتخفيض الواردات كهدف إقتصادي رئيسي يتحقق من خلاله عدد من المنافع الإقتصادية .

وتكمن أهمية زيادة الصادرات وتخفيض الواردات في الآتي :-

1/زيادة موارد الدولة من النقد الاجنبي

2/تخفيف العجز في الميزان التجاري

3/زيادة رصيد البنك المركزي من الاحتياطي في العملات الحرة

4/إستقرار سعر الصرف

5/المساهمة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي

6/ الحصول علي المواد الخام والتكنولوجيا اللازمة للتنمية

وفي الفترة الاخيرة وبعد سيادة التجارة العالمية الحرة وقوانين المنافسة إزدادت أهمية الصادرات والواردات ، فكل دولة تحاول أن تجد لها حصة سوقية كبيرة في التجارة العالمية وفي سبيل ذلك تسخر إمكانياتها المادية والتكنولوجية (مهدي عثمان الركابي، 2016م ،ص 34).

الصادرات والتجارة في السودان:-

عرف السودان التجارة الخارجية منذ القدم ، وكان للسودان علاقات تجارية دولية من قبل الإستقلال حيث كانت مزارع القطن بمشروع الجزيرة تغذي مصانع لاكنشير في بريطانيا

العظمي ، وكانت حصة الصمغ العربي كبيرة في السوق العالمية . وخلال الفترة 1960-1972م كانت معظم صادرات السودان من المواد الأولية أو المنتجات الزراعية وكان هيكل الصادرات السودانية في هذه الفترة يتكون من القطن ، بذرة القطن ، الصمغ العربي ، السمسم ، الفول السوداني ، الأمباز ، الذرة الشامية والجلود . وكان القطن أكبر نسبة من قيمة أجمالي الصادرات السودانية خلال الفترة السابق ذكرها ، ساهم في قيمة الصادرات في هذه الفترة بنسب تراوحت بين 64% و45.9% . وكانت معظم الصادرات الأخري تساهم بنسب ضعيفة جداً من قينة الصادرات في نفس الفترة

وفي الفترة 1975-1987م تراوحت قيمة الصادرات السودانية بين 400 مليون دولار إلي 600 مليون دولار ،وفي هذه الفترة تميزت الصادرات السودانية بإعتمادها علي المحاصيل الزراعية بصفة اساسية .

وفي أوائل التسعينيات من القرن الماضي إستمرت الصادرات السلعية في هيكلها بنمط مشابه لهيكل الصادرات للفترة التي سبقت هذه الفترة . وكانت القيمة النسبية لصادرات القطن تمثل 51% من القيمة الكلية للصادرات يليه الصمغ العربي بنسبة 14% ثم الحبوب الزيتية بنسبة 11.4% ، وقد ساهمت سلع الصادر الاخري بنسب مساهمة تقل عن 10%. وفي النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي دخل السودان مرحلة الإنتاج التجاري والتصدير للنفط .

وخلال الفترة 2001-2010م يلاحظ وجود تغير في هيكل الصادرات السودانية ، حيث دخت الصادرات البترولية في الهيكل العام للصادرات ووصلت نسبة مساهمتها 82% من القيمة الكلية للصادرات السلعية في عام 2010م ، وكذلك يلاحظ دخول المواد المصنعة بنسب ضعيفة في الصادرات كما لوحظ وجود تغير في نسب مساهمات السلع الزراعية في إجمالي قيمة الصادرات وذلك بتراجع مساهمة القطن وتزايد مساهمة السمسم ويظهر ذلك بوضوح في 2010م

كما شهدت الفترة 2011-2014م عدد من المتغيرات علي المستوي المحلي والأقليمي والدولي . وكانت أهم المتغيرات المحلية أنفصال الجنوب وذهاب معظم عائدات البترول إلي دولة جنوب السودان . وعلي المستوي الأقليمي شهدت هذه الفترة تغيرات سياسية في الأنظمة السياسية في عدد من الدول العربية وعدد من الدول المجاورة والتي لها إرتباط إقتصادي مع السودان وكانت أهم المتغيرات الدولية ظهور بوادر إنخفاض أسعار البترول العالمية وتأثر الإقتصاد العالمي بالأزمتين المالية والغذائية والتي حدثت خلال الفترة 2006-2010م

ونشير إلي أهم التحولات التي حدثت للصادرات السلعية خلال الفترة 2011-2014م علي النحو التالي :-

1/ تراجع صادرات البترول

2/ دخول الذهب في الصادرات السودانية وبنسبة مساهمة وصلت إلي 49.8% من قيمة الصادرات البترولية والمعدنية في 2014م

3/ تزايد صادرات الثروة الحيوانية

4/ تزايد صادرات سلعة السمسم ودخول الخضروات في قائمة الصادر(مرجع سبق ذكره).

العوامل المؤثرة في ضعف الصادرات السودانية :-

تتميز الصادرات السودانية بضعف حصتها السوقية في التجارة العالمية بالرغم من وجود فرص كبيرة لولوج الصادرات السودانية لأكبر عدد من الأسواق الأقليمية والعالمية .وفي أسوأ الظروف يمكن لصادرات السودان السلعية أن تزيد عن عشرة مليار دولار سنوياً وذلك في حالة توفر الظروف المواتية وعدد من الشروط . وعليه يمكن القول بأنه توجد عدد من المعوقات التي ساهمت في تدني الصادرات في السودان ونذكر منها الآتي :-

1/ معظم الصادرات السودانية مواد خام

2/ إرتفاع كلفة الإنتاج

3/ ضعف التسويق

4/ ضعف المنافسة الخارجية .

جدول (5)

الصادرات السلعية في السودان في فترة من ضمن فترات الدراسة 2010-2015م

(بالمليون دولار)

البند / السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
بترول ومعادن	10729.51	9355.07	3142.95	2806.73	2552.43	1374.73
منتجات زراعية	238.93	382.92	351.49	869.39	667.80	779.65
الثروة الحيوانية	193.40	341.11	446.96	681.47	854.18	903.68
مواد مصنعة	2.47	16.86	8.11	56.92	20.27	28.47

المصدر : بنك السودان المركزي، إدارة الإحصاء قسم ميزن المدفوعات، 2015م

ويمكن القول بأنه يمكن إحداث تحولات في القيمة المضافة للصادرات الزراعية وذلك بتحولها إلي سلع وسيطة وسلع إستهلاك نهائي ويؤدي ذلك إلي تعظيم العائد منها، وأصبحت صادرات الثروة الحيوانية تساهم بنسبة مقدرة من إجمالي قيمة الصادرات في الفترة الاخيرة ويظهر ذلك بوضوح خلال الفترة 2010- 2015م ويتضح من الجدول أعلاه ان صادرات الثروة الحيوانية ظلت في تزايد حتي بلغت حوالي 903.68 الف دولار في عام 2015م .

ويمتلك الإقتصاد السوداني قاعدة صناعية كبيرة وتصنف الثالثة علي مستوي أفريقيا وهنالك إمكانية في السودان لتصدير عدد من السلع المصنعة والاتي تعتمد علي المواد الخام الزراعية . ونذكر من هذه السلع : الزيت ، السكر ، المولاص ، المنسوجات الصناعية وغيرها . ومن خلال الجدول أعلاه إتضح أن هناك إنخفاض في إجمالي قيمة الصادرات الصناعية خلال الفترة 2010-2015م وقد سجلت أعلي قيمة لها في عام 2013م وفي

عام 2014 ساهمت الصادرات الصناعية بحوالي قيمة 0.4% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية وبحوالي 1.3% من إجمالي قيمة الصادرات الصناعية والزراعية والحيوانية .

وبدأ إنتاج النفط في السودان في يونيو 1996م وبمعدل 10ألف برميل في اليوم ، وإزداد الإنتاج اليومي إلي 150ألف برميل عام 1999م والذي يعتبر العام الأول لتصدير النفط . وأصبح النفط يساهم بنسبة كبيرة من الصادرات السلعية السودانية ،وبعد إنفصال تراجع العائد من صادرات النفط بسبب وقوع معظم آبار النفط في دولة جنوب السودان .

كما يلاحظ أن مساهمات البترول والمعادن في حصيلة الصادرات السودانية بلغت حوالي 49.8% من إجمالي قيمة صادرات (البترول والمعادن) في عام 2014 ويلاحظ أن مساهمة كل من الحديد والرصاص والكروم والنحاس بنسبة ضعيفة في نفس العام .(تقارير بنك السودانالمركزي ، مجلة المصرفي 2016م)

الفصل الرابع
الدراسة التحليلية

المبحث الأول: صياغة وتوصيف النموذج القياسي

المبحث الثاني: تقدير بيانات النموذج القياسي

المبحث الأول

صياغة وتوصيف النموذج القياسي

صياغة ووصف النموذج لتغيير سعر الصرف علي الميزان التجاري في السودان يتم في هذا الفصل صياغة النموذج القياسي الخاص بالظاهرة المدروسة او المشكلة (أثرتغير سعر الصرف علي الميزان التجاري) وتقديره.

صياغة النموذج .

تعد صياغة النموذج القياسي من اهم مراحل بناء النموذج واصعبها، وذلك من خلال مايتطلبه من تحديد المتغيرات التي يجب ان يشتمل عليها النموذج او التي يجب استبعادها منه وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في تقدير النموذج القياسي الخاص بتغير سعر الصرف علي الميزان التجاري ويتم تحديد الشكل الرياضي كالاتي وعلماً بان هنالك ثلاثة نماذج بسيطة وهي :

1/ سعر الصرف والميزان التجاري .

2/ سعر الصرف والواردات .

3/ سعر الصرف والصادرات

صياغة وتوصيف النموذج الخاص بتغيير سعر الصرف وتاثيره علي الميزان البخاري .

$$Y = B0+B1X+U$$

حيث ان

Y= تمثل المتغير المستقل للنموذج الاقتصادي القياسي وترمز لسعر الصرف .

X= تمثل المتغير التابع للنموذج الاقتصادي القياسي وترمزللميزان التجاري.

B_0= تمثل الحد الثابت للنموذج الاقتصادي.

B_1= تمثل الميل الحدي للنموذج الاقتصادي القياسي .

U= تمثل المتغيرات الاخري التي لم تدخل في النموذج

$$Y=2987.038- 1472.786X$$

Se=1382.156 386.6114

T_{Cal} =2.161144 − 3.209473

P_{rob} = o.o590 0.0042

T_{tab} 2.228

مستوي المعنوية (0.05)

ايجاد قيمة نصف المعلمة 393. 736 − = 2/ 786.1472 −

$=B_1\backslash 2 =$

صياغة وتوصيف النموذج الخاص بتغير سعر الصرف وتاثيره علي والواردات .

$Y = B_0+B_1X+U$

Y= تمثل المتغير المستقل للنموذج الاقتصادي القياسي وترمز لسعر الصرف

X= تمثل المتغير التابع للنموذج وترمز للواردات

B_0= تمثل الحد الثابت للنموذج الاقتصادي

B_1= تمثل الميل الحدي للنموذج الاقتصادي .

U = تمثل المتغيرات الاخري التي لم تدخل في النموذج .

Y= 8461.397 + 186.8260 X

Se = 705.9302 197.4601

P_{rob} = 0.000 0.3688

T_{cal} = 11.9861 0.94614

T_{tab} 2,228

مستوي المعنوية : (0.50)

ايجاد قيمة نصف المرحلة 93.413 = 2\ 186.8260 = $B_1\backslash 2$

صياغة توصيف النموذج لتغيير سعر الصرف وتاثيره علي الصادرات .

$Y= B_0 + B_1 +U$

Y= تمثل المتغير المستقل للنموذج الاقتصادي القياسي وترمز لسعر الصرف

X= تمثل المتغير التابع للنموذج وترمز للصادرات

B_0= تمثل الحد الثابت للنموذج.

B_1= تمثل الميل الحدي للنموذج.

U = تمثل الخطأ العشوائي او المتغيرات الاخري التي لم تكن مضمنة في النموذج .

Y= 11448.45 −1285.966 X

Se = 1836.126 513.5942

P_{rob} = 0.0002 0.0336

T_{cal} = 6.235159 − 2.503857

T_{tab} 2.228

مستوي المعنوية : (0.05)

ايجاد قيمة نصف المرحلة $B_1\backslash 2 = -1285.966\backslash 2$ = − 642.983

المبحث الثاني

تقدير بيانات النموذج القياسي

❖ الدراسة الاقتصادية والاحصائية للنماذج القياسية المقدرة لدراسة مدي صلاحية النماذج القياسية المتعددة والخاصة بتغيرات سعر الصرف علي الميزان التجاري، لابد من إجراء مجموعة من الأختبارات لمعرفة مدي صلاحية النماذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدي صلاحيتها من الناحية الإحصائية

الدراسة الاقتصادية

❖ بالنسبة لمعامل الميزان التجاري (B_1) نلاحظ ان الاشارة سالبة وهذا يدل علي ان العلاقة بين المتغير المستقل (Y) سعر الصرف والمتغير التابع (X) الميزان التجاري تؤدي إلي انخفاض في الميزان التجاري أو إن الزيادة في سعر الصرف بوحدة واحدة تؤدي إلي نقصان الميزان التجاري بمقدار(1472.786-)وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية .

❖ بالنسبة لمعامل الواردات (B_1) نلاحظ أن الاشارة موجبة وهذا يدل علي أن العلاقة بين المتغير المستقل(Y)والمتغير التابع(X) علاقة طردية أي أن الزيادة في سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلي زيادة الواردات بمقدار (186.8260) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

❖ بالنسبة لمعامل الصادرات (B_1) نلاحظ أن الاشارة سالبة وهذا يدل علي ان العلاقة بين سعر الصرف (Y) والصادرات (X) علاقة عكسية أي أن زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلي نقصان الصادرات (1285.966−) وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية

❖ **الدارسة الإحصائية :**

سيتم إختبار النماذج المقدرة باستعمال معايير إحصائية تهدف إلي إختبار مدي الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النماذج حيث يتم إختبار معنوية المعلمات

بإستخدام إحصائية(T) واختبار الخطأ المعياري بأخذ نصف المعلمة واختبار المعنوية للنماذج باستخدام معامل التحديد (R^2).

اختبار معنوية المعالم :

تستخدم(T)لتقييم معنوية معالم النماذج ومن ثم تأثير المتغيرات المفسرة علي المتغيرات التابعة بإختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة علي النحو التالي

فرضية العدم $H_0 = B_0 = B_1$

الفرض البديل $H_1 \neq B_0 \neq B_1$ | |

يمكن توضيح نتائج إختبارات "T" للنماذج من خلال نتائج التحليل الذي نوضحه من خلال القيم المحسوبة (T_{cal}) للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية ل " T_{tab}" وأدني مستوي معنوية (Sig) وذلك عند مستوي معنوية 5% .

- ❖ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0) نلاحظ ان القيمة المحسوبة ل (T) تساوي (2.161144) حيث أنها أقل من قيم (T) الجدولية (2.228) ولذلك نقبل فرض العدم (H_0) أي ان (B_0) ليس معنوية ، ومنه يمكن القول أن الثابت ليس له معنوية إحصائية عند مستوي معنوية 5% .
- ❖ بالنسبة لمعامل الميزان التجاري (B_1) نلاحظ ان القيمة المحسوبة ل (T) (−3.809473) أقل من القيمة الجدولية (2.228) وعليه نقبل فرض العدم (H_0) ونرفض الفرض البديل (H_1) ومن هذا يمكن القول أن الميزان التجاري ليس له معنوية إحصائية عند مستوي معنوية (5%) .
- ❖ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0) نلاحظ ان قيمة (T) المحسوبة (11.98617) اكبر من قيمة (T) الجدولية (2.228) وعليه نرفض فرض العدم ((H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) ويمكن القول أن الثابت له معنوية إحصائية عند مستوي معنوية 5% .

❖ بالنسبة لمعامل الواردات (B_1) نلاحظ أن القيمة المحسوبة (0.946145) اقل من (T) الجدولية (2.228) وعلية نقبل الفرض العدم (H_0) ونرفض الفرض البديل .

ومن هذا يمكن القول أن ليست الواردات معنوية إحصائية عند مستوي معنوية 5% .

❖ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0) نلاحظ أن القيمة المحسوبة (6.235109) اكبر من (T) الجدولية (2.228) وعليه نرفض فرض العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) ويمكن القول ان للثابت معنوية إحصائية عند مستوي معنوية 5% .

❖ بالنسبة لمعامل الصادرات (B_1) نلاحظ أن القيمة المحسوبة (2.503857−)ا قل من

❖ (T) الجدولية (2.228) وعليه نقبل فرض العدم (H_0) ونرفض الفرض البديل (H_1)

ومن هذا يمكن القول أن الصادرات ليست لها معنوية احصائية عند مستوي معنوية 5%

إختبار الخطأ المعياري :

يتم إختبار الخطأ المعياري بإيجاد نصف المعلمة أو بقسمة قيمة المعلمة (B_1) علي 2 ومقارنتها بقيمة الخطأ المعياري لها .

نجد أن نصف المعلمة (B_1) يساوي (736.3−) وأن قيمة الخطأ المعياري (286.6114) ويلاحظ أن نصف المعلمة أقل من الخطأ المعياري وبالتالي نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل أي أن (B_1)ليس له معنوية إحصائية عند مستوي معنوية 5% أو يمكن القول أن الميزان التجاري ليس له تأثير علي سعر الصرف عند ذلك المستوي من المعنوية .

نجد أن نصف المعلمة (B_1)يساوي (39.413) وأن قيمة الخطأ المعياري(197.4601) ويلاحظ أن نصف المعلمة أقل من الخطأ المعياري وبالتالي نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل ويمكن القول أن ليست للواردات تاثير علي سعر الصرف عند مستوي معنوية 5% .

❖ نجد أن نصف المعلمة (B_1) يساوي (642.983 −) وأن قيمة الخطأ المعياري تساوي (513.5942) أن نصف المعلمة أقل من الخطأ المعياري وعليه نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل ويمكن القول أن ليست للصادرات تاثير علي سعر الصرف عند مستوي معنوية 5% .

اختبار معامل التحديد (R^2) .

إن القيمة المتحصل عليها بواسطة معامل التحديد تقدر ب 0.61) وهذا يدل علي أن 61% من المتغيرات التي تكون في المتغير المستقل سعر الصرف ناتج من التغير الذي يكون في المتغير التابع الميزان التجاري وأن 39% من المتغيرات الأخري التي لم تضمن في النموذج .

قيمة Durban – Watson

Dw =2.35

بما أن قيمة Dw تساوي 2.35 هذا يعني أن النموذج واقع في منطقة القبول وهي مابين (2.5 – 1.5) وهذا يدل علي أن نموذج الميزان التجاري يخلو من المشاكل القياسية .

النتائج

1-أثبتت النموذج القياسي الذي تم تحليله أن هنالك علاقة عكسية بين الميزان التجاري والتغيير الذي يحدث في سعر الصرف.

2-أثبتت النموذج القياسي الذي تم تحليله أن هنالك علاقة عكسية بين الصادرات والتغيير الذي حدث في سعر الصرف وهذا ينافي منطق النظرية الاقتصادية.

3-أثبتت النموذج القياسي الذي تم تحليله أن هنالك علاقة طردية بين تغيير سعر الصرف والواردات وهذا يدل على أن الواردات أكثر من الصادرات.

4-أثبتت النموذج القياسي الذي تم تحليله أن هنالك علاقة أن 61% من التغيرات التي حدثت في المتغير التابع (الميزان التجاري) ناتجة من المتغير المستقل (سعر الصرف) وإن 39% من التغيرات سببها عوامل لم تكن مضمنه في النموذج القياسي للبحث.

5- أثبتت التحليل القياسي أن نموذج الميزان التجاري يخلو من المشاكل القياسية وذلك من خلال قيمة Durbin-Watson التي وقعت في منطقة القبول وهي كانت (2.35).

التوصيات

1-ضرورة إتباع سياسات نقدية سليمة تزيد من معالجة الأثر لتغير سعر الصرف علي الميزان التجاري

2-العمل على تشجيع الصادرات وخاصة التي تساهم في توفير النقدالأجنبي حتي يكون لذلك أثر إيجابي علي إستقرار سعر الصرف

3- العمل على إتباع سياسات تقلل من الواردات وتوفر السلع التي تستورد محلياً حتي لا يكون هنالك إستنزاف للنقد الأجنبي

4-العمل على زيادة الصادرات وتقليل الواردات حتي يمكننا أن نحدث فائضاً في الميزان التجاري وزيادة حصيلة النقد الأجنبي في البلاد

5-ضرورة إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار.

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

- إبراهيم محمود الفار ، 1992م، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الثانية (مصر، القاهرة دار النهضة العربية)
- أحمد جامع ،2001م، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الثالثة (مصر ، القاهرة دار النهضة العربية للنشر والتوزيع)
- أحمد فريد مصطفي ، 2009م ، الإقتصاد النقدي والدولي ، الطبعة الثانية (مصر ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع)
- أحمدعبد الله إبراهيم ، 2013م ،الإقتصاد الدولي والعولمة الإقتصادية ، (السودان ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة)
- بسام حجازي ،2003م، العلاقات الإقتصادية الدولية ، الطبعة الثانية (مصر ، الإسكندرية المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع)
- جمال محمد أحمد ،2016م، البنك الدولي، (مصر، دار التعليم الجامعي)
- خالد أحمد فرحان المشهداني ، 2015، التمويل الدولي ، الطبعة الثانية (عمان ،دار الأيام للنشر والتوزيع)
- رضا عبد السلام ، 2015م، أصول العلاقات الإقتصادية ، الطبعة الأولي (مصر ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع)
- رضاء مجيد الموسوي ، 1987م، النظام النقدي الدولي ، (الجزائر ، المؤسسة الجزائرية للطباعة)
- عبد الرازق بني هاني ، 2015م ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، الطبعة الثالثة (الاردن ،عمان دار وائل للنشر)
- عبد المطلب عبد الحميد ،2016م ، إقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، (مصر ، الإسكندرية الدار الجامعية)
- علي عبد الوهاب نجار ، 2015م ، التجارة الدولية والتكتلات الإقتصادية ، (مصر ، دار النهضة العربية)
- فليح حسن خلف ، 2004م ،التمويل الدولي، (عمان ، الوارق للنشر والتوزيع)

- محمود عبد العزيز عجيمة ،1989م ، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية، (مصر ، دار النهضة العربية للطباعة)
- محمود عبد العزيز عجيمة ،2003م، سعر الصرف ودوره في توازن ميزان المدفوعات ، الطبعة الثانية (مصر ، الدار الجامعية للنشر)
- محمود يونس ، 2015م ، التجارة الدولية والتكتلات الإقتصادية ، الطبعة الثانية (مصر ،الإسكندرية المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع)
- محمود يونس محمد ،2000م ، تحليل ميزان المدفوعات، (مصر ، الدار الجامعية للنشر)
- مصطفي محمد عبد الله ، 2016م ، أثر تقلبات سعر الصرف علي التضخم في السودان ، مجلة المصرفي ، العدد 80، (بنك السودان المركزي ، الخرطوم)
- نفيسة محمد ميرغني ، 2016م، مؤشرات إقتصادية ، مجلة المصرفي العدد80 (بنك السودان المركزي ، الخرطوم)

ثالثاً: الرسائل العلمية

- إدريس محمدعلي إمام الفكي علي جاد الله ،2011م ، أثر تغير سعر الصرف علي الميزان التجاري خلال الفترة (2006-2011م)،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
- أروي طه يس محمد ، 2012م ،أثر سياسات سعر الصرف علي الميزان التجاري في السودان في الفترة (2000-2010م)،رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الزعيم الأزهري .
- بشير علي بشير ،2015م، أثر تقلبات سعر الصرف علي الميزان التجاري في السودان في الفترة من (2000-2015م) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أفريقيا العالمية
- الصديق عثمان كرار ،2013م ،تغير سعر الصرف وأثره علي الإقتصاد السوداني (1999-2012م) ،رسالة ماجستير غير منشورة ، الأكاديمية العليا للدراسات الإستراتيجية والأمنية

- محمد الحسن عثمان، 2012م، العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم في السودان في الفترة (1995-2010م) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الزعيم الإزهري
- محمد عبد الله عثمان الناير ، 2005م، أثر تغير سعر الصرف علي الميزان التجاري في الفترة(1974-2004م) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة افريقيا العالمية

رابعاً: التقارير

تقارير بنك السودان المركزي من (2005-2015م

الملاحق

Dependent Variable: Y1
Method: Least Squares
Date: 01/01/02 Time: 06:21
Sample: 2005 2015
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2987.038	1382.156	2.161144	0.0590
X	-1472.786	386.6114	-3.809473	0.0042

R-squared	0.617218	Mean dependent var	-1830.618
Adjusted R-squared	0.574687	S.D. dependent var	2836.157
S.E. of regression	1849.630	Akaike info criterion	18.04632
Sum squared resid	30790167	Schwarz criterion	18.11867
Log likelihood	-97.25478	F-statistic	14.51208
Durbin-Watson stat	2.356892	Prob(F-statistic)	0.004156

Dependent Variable: Y2
Method: Least Squares
Date: 01/01/02 Time: 06:22
Sample: 2005 2015
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8461.397	705.9302	11.98617	0.0000
X	186.8260	197.4601	0.946145	0.3688

R-squared	0.090467	Mean dependent var	9072.527
Adjusted R-squared	-0.010592	S.D. dependent var	939.7266
S.E. of regression	944.6902	Akaike info criterion	16.70256
Sum squared resid	8031957.	Schwarz criterion	16.77490
Log likelihood	-89.86406	F-statistic	0.895191
Durbin-Watson stat	0.595800	Prob(F-statistic)	0.368782

Dependent Variable: Y3
Method: Least Squares
Date: 01/01/02 Time: 06:23
Sample: 2005 2015
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11448.45	1836.126	6.235109	0.0002
X	-1285.966	513.5942	-2.503857	0.0336

R-squared	0.410582	Mean dependent var	7241.900
Adjusted R-squared	0.345091	S.D. dependent var	3036.265
S.E. of regression	2457.142	Akaike info criterion	18.61435
Sum squared resid	54337911	Schwarz criterion	18.68670
Log likelihood	-100.3789	F-statistic	6.269298
Durbin-Watson stat	1.590948	Prob(F-statistic)	0.033648